رسالة الامتحان في النحو لحافظ احمد أفندي بن حسين ت(١٢٤٢) دراسة وتحقيق

م.م سرور عبد الغني احمد خضير الفهداوي

جامعة الانبار/ رئاسة الجامعة– قسم حدائق العلوم والتكنولوجيا–شعبة التأهيل والتوظيف

suroor.alfahdawi@uoanbar.edu.iq

Risālat al-Imtiḥān in Grammar by Hafiz Ahmed Efendi ibn Husayn (d. 1242 AH): A Study and Critical Edition

Assist. LecturerAssist.lecturer. Suroor Abdul Ghani Ahmed Khudair Al-Fahdawi
University of Anbar / University Presidency - Department of Science and Technology Parks – Career Development and Employment Division
suroor.alfahdawi@uoanbar.edu.iq

المســتخلص:يسـلط هـذا البحـث الضـوء علـى رسـالةٍ تعليميةٍ عثمانيةٍ لحافظ احمد أفندي ت(١٢٤٢)، فقد حاولت إبراز قيمته العلمية على الرغم من تعذّر الوقوف علــى ترجمــةٍ وافيــة للمؤلــف فــي المصــادر العربيــة والعثمانية، اما نسبة الرسالة إليه تثبت من خلال ما ورد فــي المخطــوط ونســخه مــن التصــريح باســمه، وذكــر تفاصيل الامتحان وشهوده، مما يؤكد صحة نسبتها إليه، كمــا أن تســميتها بــ«رســالة الامتحــان» جــاءت موافقــةً لمضــمونها القــائم علــى الأســئلة والأجوبــة، وكــذلك استعرض البحث منهج المؤلف، ووصف النسخ الخطية، والمسلك المتبع في التحقيق، ثم ختمته بإثبات المتن المحقق.

الكلمات المفتاحية :حافظ ,تحقيق, دراسة, منهج , رسالة

Abstract : This research highlights an educational Ottoman treatise by Hafiz Ahmed Effendi (d. 1242). It attempts to emphasize its scholarly value despite the difficulty of finding a comprehensive biography of the author in Arabic and Ottoman sources. The attribution of the treatise to him is confirmed through what is mentioned in the manuscript, copies of the statement bearing his name, and the details of the examination and its witnesses, which affirm the accuracy of its attribution. Its title, "Risālat al-Imtiḥān," corresponds to its content based on questions and answers. The research also reviewed the author's methodology, described the handwritten copies, outlined the approach followed in the critical edition, and concluded by presenting the verified text.

Keywords: Hafiz, critical edition, study, Methodology, Treatise

المقدمة

يُمثّل تحقيق التراث الجسر المعرفي الذي يربط حاضر الأمة بماضيها الفكري المجيد، وتأتي عملية التحقيق كأمانةٍ علمية تقتضي من الباحث نفاسة النظر ودقة المنهج؛ لإحياء النصوص المخطوطة وضبطها وفق القواعد العلمية الصارمة فهذه الرسالة قد صاغها مؤلفها حافظ أحمد المعروف بأتمكجي زاده بأسلوب السؤال والجواب ضمن منهجٍ تعليميٍّ جدليٍّ يقوم على التحليل والتعليل واستحضار مختلف العلوم في معالجة المسائل اللغوية وقد أظهرت الدراسة أنَّ المؤلف لم يقتصر على تقرير المسألة النحوية أو المعنوية، بل عمد إلى تفصيلها وتحليلها مستعينًا بمباحث النحو والبلاغة والمنطق وعلم الكلام والفلسفة، مما يعكس طبيعة التداخل بين العلوم في البيئة التعليمية العثمانية.

وتبرز أهمية المخطوط في كونه شاهدًا على مناهج التعليم في الدولة العثمانية، وطريقة توظيف العلوم العقلية في خدمة علوم العربية، إضافة إلى ما يتضمنه من مصطلحاتٍ نحوية ومنطقية وكلامية تكشف عن سعة ثقافة المؤلف وتمكنه العلمي.

وقد اعتمد التحقيق على نسختين خطيتين، مع إثبات الفروق بينهما، وضبط النص وفق قواعد الإملاء الحديثة، وتخريج الآيات والأحاديث، وعزو الأقوال إلى مصادرها، وترجمة الأعلام الواردين في النص. وقُسِّم العمل إلى قسمين: قسم الدراسة، وقسم النص المحقق، مع إخراج النص وفق أصول التحقيق العلمي المتبعة في الدراسات الأكاديمية المعاصرة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه

أما اسمه حافظ أحمد أفندي[١] بن حسين[٢]، ولكنه اشتهر بلقبه: خج، أو: أكمكجي، وهو ما يعرف باسم: بـ الخبّاز.[٣] والأولى أكثر شهرة، وبذا عرف المؤلف بـ بأتمكجي زاده،[٤] أو أكمكجي زاده؛[٥] أي: ابن الخباز.[٦]

المطلب الثاني: حياته

ضاقت آفاق المؤرخين وجفت أقلامهم عن ذكر المؤلف، ولم يذكروا شيئاً عنه، وعن حياته، ونشاطاته، سوى ما وجد في مؤلفاته التي وصلت إلينا التي هي عبارة عن رسائل صغيرة أو ترجمات لمؤلفات نسبت لغيره لأنه لم يكملها لوفاته، أو إجازة نافعة لتلميذه، إلا أننا من خلال رسائله يمكننا استخلاص شيئاً من حياته ومكانته المرموقة بين أقرانه، كيف لا؟ وهو الذي اعتلى سدة مشيخة السراي الهمايوني وكلّف بامتحان الرؤوس، فهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على علو كعبه، ومكانته، وقدراته العلمية، ولعل وثيقة إجازته لتلميذه الأركوبي تعد أفضل ما وصلنا، فمن خلالها عرفنا عدد من شيوخه ومن أخذ عنهم، على الرغم أن الإجازة لم تحدد هذه العلوم إلا أنه قال: العلوم النقلية والعقلية، ومن هؤلاء العلماء: الحاج حافظ مصطفى، إمام محلة نخجبند. ولعله أخذ عنه القرآن كون ذكر أنه إمام المحلة، وأخذ الفقه عن أفضل المتورعين أكمل الفقهاء المتفقهين السيد عبد الرحمن النوشهري. كما أخذ عن السيد حسن الخريوطي، وأخذ العلوم العقلية والنقلية عن علي بن محمد القونوي، ولم تحوِ هذه الوثيقة سوى على وصايا لتلميذه بتقوى الله واتباع السنة النبوية.[٧] ويمكن تسليط الضوء على حياته من خلال مسألتين:

الأولى: كونه أديباً حيث يعد المؤلف من أهل الأدب والظرف، بل غلبت هذه الصفة عليه حتى عرف بين أقرانه ونسّاخ رسائله بـ الأستاذ الأديب،[٨] وأحياناً: الفاضل،[٩] كما أنه اكتسب هذه الصفة من ترجمته لكتاب

---

[١] يورد المؤلف اسمه دائماً: بـ حافظ أحمد العريف بأتمكجي زاده. ولا يسمي والده في كل مؤلفاته التي وصلتنا. باستثناء إجازة المؤلف لأحد تلاميذه.

[٢] إجازة أتمكجي زاده، نسخة محفوظة في مكتبة أنقرة «يني يازملار» برقم: (١٩٢)، اللوحة: [٣/ب]، [٦/ب].

[٣] أتمكجي أو أكمكجي: هي عبارة عن كلمتين: «أتمك» أو «أكمك» وكلاهما تعني الخبز. واللاحقة: «جي»، التي تفيد في اللغة التركية العثمانية إلى المهنة أو كثرة الفعل. ينظر: الدراري اللامعات للأنسي، ص١١- ص٣٨.

[٤] ينظر: رسالة الامتحان للمؤلف، [١/أ]؛ ترجمة المستطرف للمؤلف، ص٣؛ رسالة على قول صاحب التلخيص للمؤلف، [٥٥/أ].

[٥] ينظر: عثمانلي مؤلفلرى لبروسه لي، ٢٥/٣.

[٦] إزالة الإلباس عن اسم المؤلف: قد يقع بعض الدارسين في بعض الإشكال، ففي التاريخ العثماني شخص أخر عرف واشتهر باسم المؤلف ولقبه، ويعرف أيضاً بأكمكجي أحمد باشا. وهذا كان وزيرًا وهو من وفيات سنة (١٠٤١هـ). ينظر: مقال تركي مترجم: «أحمد أكمكجي زاده طاغية وعد بالجنة» لتوران ألكان، ص١٩٦.

[٧] إجازة أتمكجي زاده، [٤/أ].

[٨] ينظر: رسالة على قول صاحب التلخيص للمؤلف، [٥٥/أ].

[٩] ينظر: رسالة الامتحان للمؤلف، [٢٥/ا].

المستطرف في كل فن مستظرف للأبشيهي، والذي ذيّله ونقحه وأكمله أسعد محمد أفندي. كما ورد في هذه الرسالة نظم مسجوع من كلامه، وهي عادة الأدباء في عصره اهتمامهم بالسجع.

الثانية: كونه شيخاً ومدرساً؛ لأن المؤلف قد اعتلى سدة شيخ السراي وهو ما يعرف بـ شيخ المعلمين ورئيس المميزين، وهذه صفة وصف بها نفسه محمد منيب الذي اعتلى نفس الوظيفة سنة ١٢٠٨هـ.[١٠]

وهنا لا بد من الإشارة إلى هذه المكانة العلمية المرموقة التي لا تنال إلا بعد التدرج في النظام التعليمي العثماني، وخضوع المؤلف امتحان القبول في التدريس، وترقيه في وظائف الدولة المختلفة؛ لأن هذا المنصب تولاه قبله عدد كبير من العلماء المشهورين، وكلهم تدرجوا في المناصب العلمية، وكانوا على درجة من السطوة العلمية، فإن خفت عنا حياة المؤلف ولم تبن لنا ترجمته عن علو كعبه إلا أن منصبه هذا دلّ عليها، ولذلك كان من اللازم تسليط الضوء على النظام التعليمي السائد في الدولة العثمانية وتطوره، وامتحان الرؤوس هذا الذي كان للمؤلف دور بارز في قبول الطلبة أو رفضهم.

المطلب الثالث: النظام التعليمي في الدولة العثمانية وتطوره

لا بدّ من إلقاء الضوء على النظام التعليمي في الدولة العثمانية خلال هذه المرحلة، إذ يُعدّ امتدادًا للنظام الذي أرسى دعائمه السلطان محمد الفاتح، ثم أعاد تنظيمه السلطان سليمان القانوني، ولم يشهد هذا النظام تغيّرات جوهرية تُذكر حتى أواخر القرن الثاني عشر وبدايات القرن الثالث عشر الهجري، فقد كانت المدارس العثمانية تمثّل الرافد الأساسي الذي يمدّ الدولة بكوادرها الوظيفية، بدءًا من القضاة وانتهاءً بالمدرّسين وكتّاب الدواوين وغيرهم. ويرجع ظهور هذه المؤسسات إلى نشأة الدولة العثمانية نفسها في أوائل القرن الثامن الهجري، حيث جرت العادة على إنشاء المدارس إلى جوار المساجد أو ضمن منشآتها. وقد بلغ نظام المدارس، أو ما يمكن تسميته بالكليات درجة عالية من التنظيم والإحكام مع إنشاء كلية الفاتح، ثم استقرّ في صورته النهائية خلال عهد السلطان سليمان القانوني، ليستمرّ بهذا النسق لما يقارب أربعة قرون لاحقة. لقد سُميت مدرسة الفاتح بالصحون الثمانية، أو المدارس الثمانية؛ نسبة إلى صحونها الواقعة في شمال مسجد الفاتح وجنوبه، أربعة صحون في الشمال وأربعة في الجنوب، هذه المدارس هي جامعة بمعناها المعاصر، كان الطالب يُسمى بها الدانشمند؛ أي طالب العلم، ومساعد الأستاذ المعيد، والأستاذ المدرس، ثم أُنشئت ثماني مدارس أخرى لإعداد الطلبة للصحون الثمانية سُميت موصلة الصحن، أو التتمة.[١١] نظّم السلطان سليمان التعليم في تلك المدارس في اثنتي عشرة درجة، ولكل درجة اسمها الخاص، وعلى كل طالب أن يحصل على إجازة قبل أن ينتقل إلى الدرجة التالية، وعندما يصل إلى الدرجة السادسة – صحن الثمان– فإنه يُسمح له أن يعمل مساعد مدرس في الدرجات الأولى، ويعيد مع الطلاب ما كانوا قد أخذوه من أساتذتهم، ويُسمى معيدًا. وفي هذه الحالة يتوقف عن كونه صوفته؛ أي متشوق للعلم، وإذا أراد أن يصل لمنزلة المدرس عليه أن يُتابع تعلمه في الدرجات الست الأعلى المتبقية، والحصول على إجازاتها، وإذا تمكن من الحصول على هذه التراتبية الأكاديمية، كان عليه أن يبدأ التدريس في المرحلة الدنيا، ثم يرتقي تدريجيًّا نحو العليا، عبر الدرجات التسع الأولى من

[١٠] إجازة محمد منيب أفندي، اللوحة الأخيرة.

[١١] الدولة العثمانية المجهولة لآق كوندوز، ص٦٢٨.

أصل الاثنتي عشرة درجة، ولا يصبح مرشحًا لمنصب الملاّ أو القاضي الكبير إلا بعد الوصول إلى الدرجة التاسعة من التدريس على الأقل[١٢]. لقد بدأ بناء المدارس السليمانية سنة (٩٥٦هـ) واكتمل إنشاؤها سنة (٩٦٣هـ) مشتملة على تدريس الدين والفن، وتُسمى أيضًا بالصحون الثمان.[١٣]

المطلب الرابع: امتحان الرؤوس

بعد الاطلاع على المدارس العثمانية وتطورها ومراحل الدراسة فيها كان لابّد من تسليط الضوء على امتحان الرؤوس وبيان قيمتها وأهميتها في النظام التعليمي، فقد كانت الوظائف التعليمية الشاغرة في المدارس العثمانية كافية لعدد المرشحين لمنصب التدريس، مما أتاح إجراء التعيينات غالبًا دون الحاجة إلى الامتحان. وكان هذا في البدايات، غير أنّ الامتحان كان يُلجأ إليه في حالات محددة، مثل تزاحم أكثر من مرشح على المنصب نفسه، أو إمكانية التعيين في أكثر من وظيفة شاغرة، أو غير ذلك. وفي مثل هذه الحالات كان يتم اللجوء إلى الامتحان لضبط عملية الاختيار وترجيح الأكفاء.[١٤] ولكن مع بروز المدارس العثمانية، وكثرة المتخرجين منها ومع ازدياد عدد طلاب الملازمة والمدرّسين خارج النظام، أُضيف إلى شرط استكمال مدة الملازمة شرطُ النجاح في امتحان الرؤوس الذي تعقده لجنة مختصّة، فأصبح معيارًا أساسيًا في التعيين. وبذلك انتقل نظام التعيين من الاعتماد على التقدير الشخصي لكفاءة العلماء إلى اعتماد مبدأ إثبات الأهلية عبر امتحان رسمي.[١٥] وفي هذا الامتحان يعتمد على نص صغير من كتاب المطول للسعد التفتازاني وتدور حوله الأسئلة، ولا تعتمد هذه الأسئلة على المعنى النظري والتقريري، بل يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير فتدخل الأسئلة المنطقية والفلسفية والنحوية والشرعية ضمن الأسئلة، فكأن الأسئلة هي تطبيق عملي على فهم الطالب في جميع المواد الذي درسها وقدرته على التحليل والاستنباط وإبراز طرق البحث وحسن المنطق والكلام مع القدرة على لموازنة واستخدام أساليب الجدل والنقاش ولعل هذه الرسالة ورسالة الامتحان لمحمد منيب دليل واضح على ذلك.[١٦] وكتاب المطول للتفتازاني يعدّ الأساس الذي يقوم عليه الامتحان في هذه الفترة بوصفه مرجعاً أساسيا ملماً لاختبار الطلبة، بعد أن كانت الاختبارات تُجرى بصيغ متعددة؛ إذ كان يُطلب من المرشحين كتابة رسالة في موضوع معين ثم مناقشتها، خاصة لمرشحي مدارس الأربعين ومن تخرّج منها. كما كان يُمتحن هؤلاء في الغالب من كتاب الهداية للمرغيناني، مع وجود نماذج محدودة من الفنون الثلاثة.[١٧] والمتتبع لهذه النوعية من الرسائل يجد رسائل الامتحان مستنبطة من كتب الهداية والمواقف والمفتاح أيضاً.[١٨] وقد ذكرت المصادر العثمانية أنّ مرشحو مدارس الصحن، كانوا يُمتحنون شفهيًا في الفنون الثلاثة، وهي البلاغة، والفقه وأصوله، وعلم الكلام، عبر أسئلة تُوجَّه إليهم شفهياً ويُطلب منهم الإجابة عنها

[١٢] معالم الحياة الفكرية في الولايات العربية في العصر العثماني لليلى الصباغ، ٣١٢/٢.

[١٣] الدولة العثمانية المجهولة لآق كوندوز، ص٦٢٨؛ إعادة استكشاف العثمانيين لـ إيلبير أورتايلي، ص١٥٠، ١٥١.

[١٤] ينظر: نظام التعليم العثماني في امتحانات الرؤوس لمراد سولا، ص ٥٧٧.

[١٥] يُنظر: طرق تعيين المدرّسين في مدارس الدولة العثمانية لـ يلكو يانجي، ص٦٥٥.

[١٦] ينظر: رسالة الامتحان لمحمد منيب، مكتبة «حفيد أفندي الثاني» برقم (١٧).

[١٧] ينظر: نظام التعليم العثماني في امتحانات الرؤوس لـ مراد سولا، ص٥٧٧.

[١٨] ينظر: رسالة الامتحان لمحمد بن عبد الكريم، [٦٣/أ].

مباشرة، في نظام يقوم على مرحلتين: كتابية وشفوية.[١٩] وبعد خضوع الطلبة للامتحان يرفع أسماء الناجحين للسلطان عبر وثيقة أو شهادة تثبت الكفاءة العلمية، ثم يُنظر غالبًا في مدة الملازمة، ليُمنح الناجحون براءة سلطانية ممهورة بـ «الطغراء[٢٠]».[٢١] وبعد أن يختم السلطان على هذه الوثيقة يصبح الطالب موظفاً رسمياً في الدولة ويصير التعيين نهائيًا وملزمًا.[٢٢] ولا تقتصر الوثيقة التي تُمنح للناجحين في هذه الامتحانات على إجازة التدريس في المدارس، بل كانت تشمل أيضًا منح صاحبها حق إلقاء الدروس العامة في المساجد الكبرى بإسطنبول، مثل جامع بايزيد، وجامع الفاتح، وجامع السليمانية، وهي وظيفة عُرفت باسم الدَّرسِ عام، ويُرجَّح أنها بدأت في الاستخدام منذ القرن السابع عشر. وغالبًا ما كانت هذه الرتبة تُمنح عبر اجتياز الامتحان[٢٣]. حتى أنّ بعض العلماء اشتهروا بلقب: درسعام نسبة للتدريسهم في هذا الدروس العامة والذين نالوا هذه الوثائق، منهم: يوسف بن عثمان الإسكليبي (ت ١١٩٩هـ) الواعظ بجامع السليمانية.[٢٤] ومنهم إسماعيل بن مصطفى (ت ١١٣٢هـ)، صاحب المنحة الفائحة والذي عرّف عن نفسه بقوله: العبد المفتقر إلى الله ... المدعو بين الأنام بدرسعام.[٢٥] من خلال هذه الإحاطة بالمدارس وطريقة تنصيب المعلمين نجد أن المؤلف لم يكن ذو مكانة عادية بل اعتلى سدة شيخ المعلمين وهي مكانة مرموقة لا يصلها إلا ذوو الفهوم من كبار العلماء والمدرسين.

المطلب الخامس: شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته

أولًا: شيوخه: أخذ العلم عن علماء وقته، منهم:

- الحاج حافظ مصطفى إمام محلة نخجبند.[٢٦]
- السيد عبد الرحمن النوشهري. والذي وصفه بقوله: أفضل المتورعين أكمل الفقهاء المتفقهين.[٢٧]
- السيد حسن الخريوطي. والذي وصفه بقوله: أعلم العلماء وأفضل الفضلاء مولانا وأستاذنا.[٢٨]
- السيد علي بن محمد القونوي. والذي وصفه بقوله: أعلم دهره وأورع وقته غواص بحار العلوم.[٢٩]

ثانيًا: تلاميذه: لم يعرف للمؤلف سوى تلميذ واحد وهو: عبد الرحمن بن عبد الله الأركوبي. وقد أجازه المؤلف بجميع علومه وقد لازمه مدة كما ذكر.[٣٠]

ثالثًا: مؤلفاته: وجودُ مؤلَّفاتٍ للشيخ يُعَدّ دليلاً على رسوخِه في العلم وتمكُّنه من فنونه، إذ لا يتصدّى للتأليف إلا من جمع أطراف المسائل وأحاط بدقائقها. كما أن هذه المصنّفات تُخلِّد علمه وتنقله من مجال

---

[١٩] ينظر: مدارس إسطنبول الواصلة لمُباهات أوغلو، ص ٢٣.

[٢٠] الطغراء: وتُسمّى بالعربية التوقيع أيضًا، وهي العلامة السلطانية الخاصة بالبادشاه أو السلطان، وتكون على هيئة كتابة متداخلة ومزخرفة بأسلوب فنيّ رفيع، مثل: «السلطان محمد مراد خان المظفّر دائمًا». ومن أمثلتها طغراء السلطان محمد الفاتح. وكانت الطغراء تُنقش على المباني التي يشيدها السلطان أو الدولة، كما تُوضع على الفرمانات (الأوامر السلطانية)، وغالبًا ما تُنفّذ بالذهب. وقد اقتبس العثمانيون هذا التقليد من السلاجقة مع تطويره. تاريخ الدولة العثمانية لأوزتون، ص٢٧٩.

[٢١] ينظر: المجتمع العثماني لـ أوزكايا، ص ٢٣٦؛ العالمية العثمانية لـ إيبشيرلي، ص٣٤٢.

[٢٢] موسوعة وقف الديانة التركية، مقال «الرؤوس» لرجب أهشالي، ٢٧٢/٣٥.

[٢٣] يُنظر: نظرة عامة في برامج التدريس لـ شنال، ص ١٥٨؛ موسوعة وقف الديانة التركية، مقال: «إزميرلي إسماعيل حقي» لعلي بيرينجي، ٥٣٣/٢٣.

[٢٤] هدية العارفين للبابانى، ٥٧٠/٢؛ معجم المؤلفين لكحالة، ٣١٧/١٣.

[٢٥] ينظر: المنحة الفائحة في تفسير الفاتحة، لإسماعيل بن مصطفى، [٢/أ].

[٢٦] إجازة أتمكجي زاده، [٤/أ].

[٢٧] إجازة أتمكجي زاده، [٤/أ].

[٢٨] إجازة أتمكجي زاده، [٤/أ].

[٢٩] إجازة أتمكجي زاده، [٤/أ].

[٣٠] إجازة أتمكجي زاده، [٤/أ]، [٦/ب].

المشافهة إلى مجال البقاء والتداول بين الطلبة والباحثين. وهي تكشف عن منهجه في الفهم والاستدلال، وتُظهر شخصيته العلمية وطرائقه في الترجيح والتحليل. كما تجعل من الشيخ مرجعًا يُرجَع إليه في تخصصه، ويستفيد منه من جاء بعده. فالتأليف بذلك ليس مجرد عملٍ علمي، بل هو امتدادٌ لأثر الشيخ ووسيلةٌ لحفظ علمه ونشره بين الناس. ولعل قيمة المؤلفات بدت واضحة في حياة المؤلف كونها كانت السبيل الوحيد للوصول وتخليد اسمه، بعدما طوى الزمان ذكره، ونسيه تلاميذه وأقرانه. وقد تتبعنا المخطوطات للوصول إلى آثار المؤلف فوجدنا له بضع مؤلفات وهي:

١- ترجمة المستطرف من كلّ فنّ مستظرف للإبشيهي وسماه محمود الأثر في ترجمة المستطرف المستأثر. وقد بدأ به المؤلف ولكنه لم يتمّه مما حدا بشيخي زاده محمد أسعد لإعادة ترتيبه وتنقيحه وتذييله، وأخرجه بحلة سيراء، فأبقى على اسم اتمكجي زاده في بدايته. وقد طبع في إستانبول سنة 1263 - 1261 على سبعة أجزاء.

٢- مجمع الفضائل، ترجم فيه مقتطفات من الكتب كالإحياء للغزالي، والفتوحات المكية لابن عربي، وتفسير روح البيان لإسماعيل حقي، تحتفظ بنسخة منه مكتبة طوب قابي سراي برقم: (266).

٣- مخطوط رسالة على قول صاحب التلخيص في الحقيقة والمجاز، وهي رسالة في البلاغة صاغها على طريقة السؤال والجواب في ثلاثة وعشرين سؤالاً. على مسألة الحقيقة والمجاز من كتاب التلخيص لتفتازاني. وتحتفظ بنسخة محفوظة في مكتبة يازما باغشلار، برقم: (04140-009).

٤- إجازة أتمكجي زاده، وهي رسالة وإجازة ساق فيها المؤلف سند متصلاً في بعض العلوم، كما تناول بعض من شيوخه الذين أخذ عنهم. وتحتفظ بنسخة منه مكتبة أنقرة «يني يازملار» برقم: (١٩٢)،

٥- مخطوطنا وكتبت سنة ١٢٣٩هـ.

رابعًا: وفاته: وفاته: ذكر قره بلوط أن وفاة المؤلف كانت سنة ١٢٤٢هـ.[٣١]

المبحث الثاني: التعريف بالمخطوط

المطلب الأول: نسبة المخطوط

لم يرد ذكر المؤلف في بطون المؤلفات العربية أو العثمانية بشيء من التفصيل في عرض حياته أو مكانته، لذلك لا يمكن التثبت من نسبة المخطوط إلا من خلال المخطوط نفسه ونسخه. فقد ورد اسم المؤلف صراحة في ديباجة المخطوط، كما ورد اسمه على أيدي نساخ هذه الرسالة، كما دلّت النسخة الأم على وجود شاهد على هذا الامتحان ووصفه بدقة لسنة وشهر الامتحان مع ذكر فحول العلماء الحاضرين في الامتحان، فدل على أن نسبة الرسالة للمؤلف واضحة. كما أننا ومن خلال هذه النوعية من الرسائل ولكونها امتحانا للرؤوس فإن غالباً ما يكون اسم الرسالة: رسالة الامتحان. كونها وضعت لهذه الغاية، وكونها حوت على إحاطة بالأسئلة واجوبتها. ولكن المؤلف ختم رسالته بقوله: «تمَّ السؤالُ والجوابُ بعونِ اللهِ الملكِ الوهَّابِ» ولعلها تصلح أن تسمى: «رسالة السؤال والجواب» فهي إن لم تكن عنواناً فهي وصفاً.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في المخطوط

منهج المؤلف قائم على أسلوب تعليمي جدلي إلزامي، وعلى السؤال والجواب. لم تكن الغاية منه تقرير الأجوبة على قياس السؤال، إنما هي قائمة على الفهم والإحاطة والقدرة على الجدال والنقاش وسكب ما تم تعلمه عبر سنة الدراسة وإفراغها في هذا الامتحان، فالسؤال بلاغي

[٣١] معجم التاريخ لقره بلوط، ٥٩٧/١.

ومن عمدة كتب البلاغة، ولكن الأجوبة تعتمد على الطريقة المنطقية في الإجابة، وأسلوب الفلاسفة والمتكلمين في الجدال، وعرضها المعلومة البلاغية أو النحوية. فالأجوبة حصيلة مختلف فنون العلم التي اكتسبها في سنين دراسته.

- يوظف المؤلف القاعدة البلاغية المقررة (الخبر قد يقع موقع الإنشاء) ثم يجعل هذه القاعدة منطلقاً في التحليل والتوضيح فيبين الوجوه، ويسرد الحقائق، ولا يبتكر قواعد، بل يقررها.
- يعمد المؤلف إلى دراسة كل خبايا النص بعد تفتيته إلى مسائل صغيرة ثم يعمد إلى دراسة النص دراسة تفصيلية، مع حضور ذهني واضح في تأصيل للمسائل اللغوية والبلاغية والمنطقية ومزجه بينها، كأنه جعل من المنطق مطية للعلوم البلاغية والنحوية كإدخال تقسيمات اللام وتحليلها منطقيا كحديثه عن لام (الحقيقة والاستغراق والعهد والجنس) كدليل واضح على هذا المزج.
- لا يكتفي المؤلف في المزج بين البلاغة والمنطق، بل تعداها إلى المقارنة بين العلوم الإنسانية الأخرى: كعلم الكلام (مسألة قيام العرض بالعرض) والفلسفة (المقولات العشر، الفعل والانفعال). بالإضافة إلى علم المنطق وتوظيفه لمسائل (القضايا، الكلي والجزئي، المهملة) كما أنه توسع بطريقة غير مألوفة –في مثل هذه الرسائل البسيطة– في مسألة "الخبر" من جهة المقولة (فعل/انفعال).
- للمؤلف قدرة كبيرة على ضبط المصطلحات المنطقية والبلاغية والفلسفية وغيرها مما دلّ على دقة الأسئلة من هذه المصطلحات: (تقابل التضاد، تقابل العدم والملكة، المهملة في قوة الجزئية، قيام العرض بالعرض، المقولات العشر).
- يعتمد الأسلوب التعليلي في الأجوبة فلا يكتفي بعرض الجواب بل يتناول أسبابها وعللها.

جوهر هذا المخطوط وقيمته أنّه لا يدرس البلاغة أو النحو بوصفها فنًّا أدبيًا فقط، أو كونها وسيلة للمتعة، بل بوصفها علمًا عقليًا مرتبطًا بالمنطق والكلام، مع توظيفٍ واضحٍ لأسلوب المناظرة؛ مما يجعل الرسالة نموذجًا للتأليف التعليمي في البيئة العثمانية وصورة حية دالة على عمق العلوم وتوسعها في الدولة العلية.

المطلب الثالث: وصف النسخ ونماذج منها ومنهج التحقيق

أولًا: وصف النسخ الخطية: اعتمدت في تحقيق لهذا المخطوط على نسختين خطيتين، وهما:

النسخة الأم: ورمزنا لها (أ): وهي نسخة خزائنية محفوظة في مكتبة «يازما باغشلار»، برقم: (١٢٨٤-١) ضمن مجموع، وعدد اوراقها (٥) ، وقياسها (١٥*١٠) سنتمترا ، وعدد اسطرها (٢٠)، وعدد الكلمات في السطر يتراوح بين (١٠-١١).

- كتبت بخط نسخ عثماني تقليدي، متأثر بخط الرقعة في مواضع قليلة.
- تاريخ النسخ: سنة ١٢٣٩هـ وهي سنة الامتحان. ودلّ عليه ما كتب في أعلى الصفحة الأولى باللغة العثمانية: (بن أيكيوز أوتوز دقوز سنه سي محرم الحرامده واقع أولان امتحانك رساله سي): أي: في سنة ١٢٣٩ من شهر محرم الحرام وقع الامتحان وكتبت رسالة. ووجد في آخرها باللغة العربية.
- الناسخ: عثمان طلحت، ولعله كان أحد الطلبة في هذا الامتحان دلّ عليه أمران: الأول: بيانه لسنة الامتحان وشهره، وثانياً: ذكره لمجموعة المشايخ الفحول الذين كانوا حاضرين في الامتحان على هامش قوله: «مع جمعٍ من فحولِ العلماءِ» فقال: هم الحاج محمد أفندي الجهارشنبوي القاضية بالمدينة المنورة سابقاً، وعمر

أفندي الأقشهري خواجه سراي همايون، وأحمد أفندي الشهير بتركمان زاده، والسيد حسين أفندي القنوي، خواجه سراي همايون، عليّ أفندي البالجقي.

- تميزت بدقتها وخلوها من عيوب التخزين، وعليها تصحيحات في بعض المواضع.
- كتبت النسخة بمداد أسود ولونت بعض كلماتها المفتاحية بالأحمر (السؤال الأول والثاني ...).

النسخة الثانية: ورمزنا لها (ب): وهي نسخة متقنة محفوظة في مكتبة قونية برقم: (١٣٨٤-٣) ضمن مجموعة، وعدد اوراقها (٣) ، وقياسها (١٥*١٠) سنتمترا ، وعدد اسطرها (٢٦)، وعدد الكلمات في السطر يتراوح بين (١٣-١٤).

- كتبت بخط نسخ تقليدي، متأثراً بخط الرقعة في بعض المواضع.
- تاريخ النسخ: سنة ١٢٥٦هـ في الخامس والعشرين من ذي الحجة. ولا تحوي اسم ناسخ.
- تميزت بدقتها أيضاً، مع وجود زيادات بسيطة في بعض المواضع، وفروقات ذكرناها في موضعها.
- كتبت النسخة بمداد أسود ولونت بعض كلماتها المفتاحية بالأحمر (السؤال الأول والثاني ...).

ثانيًا: منهج التحقيق: بناءً على ما تقدَّم من وصفِ النسخ فقد اعتمدت نسخة مكتبة يازما باغشلار أصلًا، فنسختها مراعيًا قواعد الإملاء المعاصرة خلافًا للقواعد الإملائيَّة التي كتب فيها المخطوط، دون الالتزام بالإشارةِ إلى اختلاف رسمها في الحاشية، واعتمدت نسخة مكتبة قونية ورمزت لها بالرمز (ب)، للمقابلة، حسب المنهج التالي:

١- نسختُ المخطوط وفق قواعد الإملاء الحديثة، وعلامات الترقيم، إلا الآيات القرآنية؛ فقد حافظتُ على رسمها وفق الرسم العثماني، مع عزوها إلى اسم السورة ورقم الآية.

٢- أثبت النسخة الأصل في المتن وسجلت الفروق في الحاشية، كما هي من دون تعليقٍ عليها إلا ما كان صوابًا فأثبت الصواب من النسخة في المتن والخطأ في الحاشية، ووضعت الزيادة بين معقوفين هكذا [ ] ،وكذلك قمت بوضع نص الشارح بين اقواس التنصيص هكذا « ».

٣- قمت بتقسيم العمل إلى قسمين: قسم الدراسة: ويتضمن مباحث ومطالب، وقسم النصِّ المحقَّق.

٤- ضبطتُ ما قد يُشكِل فهمُه من ألفاظ النص ضبطًا يرفع اللبس ويزيل الإشكال.

٥- أعجمتُ ما أهمله الناسخ في بعض المواضع، وهمزتُ ما ترك همزه.

٦- أثبتُّ علامات الترقيم في مواضعها، حسب القواعد الحديثة المتَّبعة في ذلك.

٧- أثبتُّ أرقام لوحات النسخة داخل النص بين معقوفتين، بادئًا برقم اللوحة، ثم برمز الوجه: الأيمن (أ)، أو الأيسر (ب)، على النحو الآتي: [رقم اللوحة/أ]، [رقم اللوحة/ب]، وذلك عند نهاية كل وجه.

٨- خرَّجت الأحاديث الواردة في المتن وذلك بذكر مكان وجوده في كتب الحديث المعروفة.

٩- عزوت الأقوال التي ذكرها المؤلف من مظانها.

١٠- ترجمتُ للأعلام الواردين في متن المخطوط، عدا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، مقتصرًا على ترجمة العَلَم عند وروده أول مرة.

١١- رتبتُ المصادر التي اعتمدتُها في التوثيق، والعزو، والشرح بحسب وفيات مؤلفيها، ما لم يقتضِ السياق تقديم المتأخر على المتقدم، معتمدًا طبعةً واحدةً محققةً تحقيقًا علميًّا.

ثالثًا: نماذج من النسخ الخطية:

النسخة (أ)

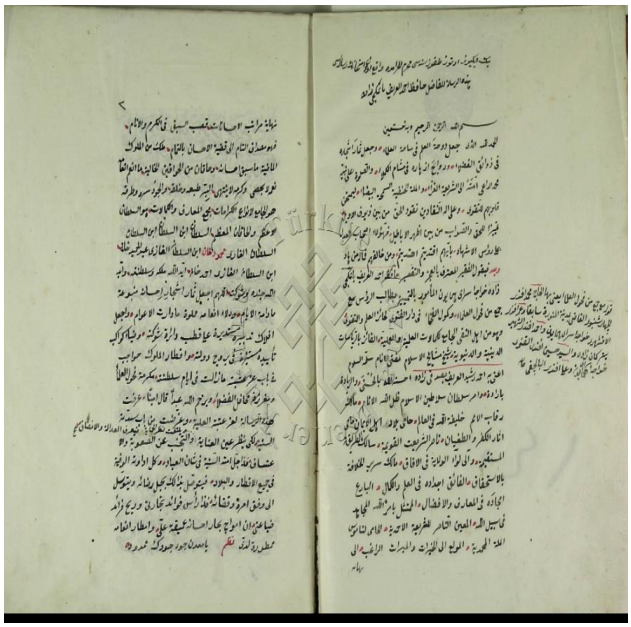

النسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

[١/أ] وبه نستعين، الحمد لله الذي جعل دوحةَ العلمِ في ساحةِ العلماء، وجعل ثمارَ أشجارِهِ في ذوائقِ الفضلاءِ، وروائحَ أزهارِهِ في مشامِّ الكملاءِ، والصّلاةُ على نبيّه محمّدٍ الدّاعي أمتَه إلى الشريعةِ الغرّاءِ، والملةِ الحنفيةِ السمحةِ البيضاءِ، ليمتحنَ قلوبَهم للتقوى، وعلى آلِهِ النقّادين[٣٢] نقودَ الحقِّ من بين زيوفِ [الأقاويلِ]،[٣٣] تمييزًا للحقِّ والصّوابِ من بين أظهرِ الأباطيل، فهؤلاء أصحابُ العدلِ على رؤوسِ الأشهاد، بأيّهم اقتديتم اهتديتم[٣٤]، ومن خالفَهم فما له من هادٍ. وبعدُ، فيقولُ العبدُ الفقيرُ، المعترفُ بالعجزِ والتقصيرِ، حافظُ أحمدُ العريفُ بأتمكجي زاده خواجه[٣٥] بسراي همايون[٣٦]، المأمورُ بالتمييزِ بطالبِي[٣٧] الرؤوس، مع جمعٍ من فحولِ العلماءِ، وكمولِ الفخماءِ في دارِ الفتوى، لحائزِ العلمِ والتقوى، وهو من أهلِ التقى، الجامعِ لكمالاتِ العلميةِ

---

[٣٢] جمع ناقد، من النقد: وهو تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها وإعطاؤها لإنسان، يقال: نقده المال؛ إذا أعطاه إياه. ويقال: نقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف. وقال المديني: وَالنَاقِدُ وَالنَّقَّادُ: الَّذى يَعْرِفُ الْجَيِّدَ وَالرَّدىءَ مِنْها. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي، مادة: «نقد»؛ لسان العرب لابن منظور، ٤٢٥/٢.

[٣٣] في (أ) الأويل، والمثبت عن (ب).

[٣٤] هو جزء من حديث أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف من حديث جابر: أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم. وقد روي هذا الحديث عن ابن عمر، وابن عباس، وغيرهما، وخرّجه كثير من الأئمة، والحديث لا يثبت بأي طريق من طرقه قال البيهقي: قال الإمام أحمد: هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد. وقال ابن كثير: روي هذا الحديث من غير طريق ولا يصح شيء منها. ينظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد، ١٣٧/١٥؛ جامع بيان العلم لابن عبد البر، ٩٢٥/٢؛ المدخل إلى علم السنن للبيهقي، ٥٨١/٢.

[٣٥] خواجه في الفارسية تعني: السيّد أو الصاحب. وفي اللغة العثمانية: الخوجه: الأستاذ. الدراري اللامعات للأنسي، ص٢٤١.

[٣٦] السراي الهُمَايُونِيّ: السراي أصله فارسي ومعناه: دار الحكومة. والهمايوني: لفظٌ عثمانيّ ذو أصلٍ فارسيّ معناه: السيد أو السلطاني أو المملوكي، ويُستعمل للدلالة على كلّ ما يُنسب إلى السلطان أو دولته على وجه التعظيم، مثل: السراي الهمايوني، الجيش الهمايوني. ولا يُستعمل في الغالب إلا في السياق العثماني للدلالة على السلطنة. وقد انتقل اللفظ إلى العثمانيين عن طريق السلاجقة، لتوظيفها في الألقاب والصيغ الدالة على العظمة والرفعة. الدراري اللامعات للأنسي، ص٢٩٢– ص٥٣٣.

[٣٧] في (أ) بطالب، والمثبت عن (ب).

والعملية، الفائزِ بالرئاساتِ الدّينيةِ والدّنيويةِ، شيخِ مشايخِ الإسلامِ، مفتي الأنامِ سلَّمه السلامُ، أعني به أحمدَ رشيدَ العريفَ بصدقي زاده[٣٨]، أحسنَه اللهُ بالحسنى والزّيادةِ، بإرادةٍ وأمر[٣٩] سلطانِ سلاطينِ الإسلامِ، ظلّ اللهِ على الأنامِ، مالكِ رقابِ الأممِ، خليفةِ اللهِ في العالمِ، حامي بلادِ أهلِ الإيمانِ، ماحي آثارِ الكفرِ والطّغيانِ، ناصرِ الشريعةِ القويمةِ، سالكِ الطريقةِ المستقيمةِ، والي لواءِ الولايةِ في الآفاقِ، مالكِ سريرِ الخلافةِ بالاستحقاقِ، الفائقِ أجدادَه في العلمِ والكمالِ، البارعِ[٤٠] أمجادَه في المعارفِ والأفضالِ، المتمثّلِ بأمرِ اللهِ، المجاهدِ في سبيلِ اللهِ، المعينِ الناصرِ للشريعةِ الأحمديةِ، الحامي لناموسِ[٤١] الملةِ[٤٢] المحمديةِ، المولعِ إلى الخيراتِ والمبرّاتِ، الراغبِ إلى [١/ب] نهايةَ مراتبِ الإحساناتِ، قصبَ السبقِ في الكرمِ والإنعامِ، فهو مصداقُ التّامّ إلى قضيةِ الإحسانِ بالتمامِ، ملكٌ من الملوكِ الماضيةِ ما سبقَ إحسانُه، وخاقانٌ[٤٣] من الخواقينِ الخاليةِ ما أنعمَ إنعامُه، نعمه لا تُحصى، وكرمُه لا ينتهي، البرُّ طبعُه وخُلُقُه، والجودُ سرُّه وطُرُقُه، هو الجامعُ لأنواعِ الكراماتِ، مجمعُ المعارفِ والكمالاتِ[٤٤]، هو السلطانُ الأعظمُ، والخاقانُ المعظّمُ، السلطانُ بنُ السلطانِ بنُ السلطانِ، السلطانُ الغازي محمودُ خانُ[٤٥] ابنُ السلطانِ الغازي عبدِ عبدِ الحميدِ خانِ[٤٦] ابنِ السلطانِ الغازي أحمدَ خانَ،[٤٧]

[٣٨] شيخ الإسلام صدقي زاده: أحمد رشيد أفندي بن محمد صدقي كان والده أحد رجالات العلم في عهد السلطان عبد الحميد الأول. بدأ حياته العلمية بالتدريس في عدة مدارس دينية، ثم انتقل إلى سلك القضاء فتولى قضاء إزمير ومكة وإسطنبول. تدرّج بعد ذلك في المناصب حتى عُيّن قاضي عسكر في الأناضول ثم قاضي عسكر في الروملي مرتين ثم اعتلى منصب شيخ الإسلام. وخلال فترة مشيخته، سعى إلى حماية مصالح طبقة العلماء، والعمل على رفع الظلم عن بعضهم وإرجاع المنفيين إلى أوضاعهم السابقة، إلا أنه أُعفي من منصبه سنة (١٨٢٣م) بسبب شكاوى تتعلق بمسائل إدارية واتهامات بالرشوة في بعض الدوائر التابعة له. توفي سنة (١٨٣٤م). ينظر: موسوعة وقف الديانة التركية، ١٢٢/٢.

[٣٩] الواو ساقطة في (ب).

[٤٠] في (ب) وبارع.

[٤١] الناموس: هُوَ صَاحب سر الرجل الَّذِي يطلعه على بَاطِن أمره ويخصه بِمَا يسره عَن غَيره وقيل: هو وعاءٌ لا يُوَعى فيه إلاّ العلم. ينظر: كتاب العين، للفراهيدي، مادة: «نمس»؛ الصحاح للجوهري، مادة: «نمس».

[٤٢] في (ب) ملة.

[٤٣] الخاقان: السلطان الأعظم. وهو لقبٌ تركيٌّ قديم كان يُطلق على ملوك من تسموا بالترك في القرنيين (٦/٧م)، وأصل اللفظ خان خان أي: خان الخانات. ينظر: الألقاب الإسلامية لحسن الباشا، ص٢٧١؛ الدراري اللامعات للأنسي، ص٢٣٣.

[٤٤] في (ب) الكمات.

[٤٥] السلطان محمود ابن السلطان عبد الحميد، ولد ١١٩٩هـ، وتولى وهو في الثالثة والعشرين من عمره، ويُعد من أبرز سلاطين المرحلة الإصلاحية في الدولة العثمانية. ودام ملكه ثلاثين عاما، وقد تأثر بإصلاحات سليم الثالث وخاصة العسكرية منها، فاشتهر عصره بالإصلاح الإداري والعسكري وتحديث الدولة العلية شهد عهده القضاء على الإنكشارية، وإعادة بناء الجيش على النمط الأوروبي. وأصلح مجالات التعليم والإدارة واللباس والمؤسسات العسكرية والبحرية. شهد عصره حرب الاستقلال اليونانية وصعود محمد علي باشا في مصر، إضافة إلى الضغوط الأوروبية المتزايدة على الدولة العثمانية. ينظر: أطلس تاريخ الدولة العثمانية للمغلوث، ص٥٢٢؛ حلية البشر، ص١٤٥٦؛ تاريخ الدولة العلية لفريد بك، ص٣٩٨.

[٤٦] عبد الحميد الأول ابن أحمد الثالث، تولّى الحكم في ظرفٍ دقيق بعد حروبه مع روسيا، قضى معظم حياته في القصر، كان خاملاً مع مظاهر الهيبة ويوصف بالرقة والإنسانية، تولى بعد أخيه مصطفى الثالث وكان محجوزاً، وشهد عهده واحدة من أخطر الهزائم الدبلوماسية والعسكرية في تاريخ الدولة، وهي معاهدة كوجك قينارجه التي أضعفت النفوذ العثماني في البحر الأسود والبلقان، ومنحت روسيا امتيازات سياسية ودينية واسعة داخل الدولة العثمانية. توفي سنة (١٢٠٣هـ). ينظر: تاريخ الدولة العلية لفريد بك، ص٣٤١؛ خطط الشام لكرد علي، ٢٩٤/٢؛ أطلس تاريخ الدولة العثمانية، للمغلوث، ص٥١٩.

[٤٧] السلطان أحمد الثالث بن السلطان محمد الرابع، تولّى الحكم بعد ما عُرف بحادثة أدرنة، تولى وعمره ٣٢ سنة. أغدق على الإنكشارية المال وسار على فكرهم حتى إذا تمكن اقتص من قادتهم. يُعدّ عهده من عصور الهدوء النسبي في الدولة العثمانية، حيث شجّع الحركة

أيَّدَ اللهُ ملكَه وسلطنتَه، وأيَّدَ اللهُ جندَه وشوكتَه، اللهم اجعلْ ثمارَ أشجارِ إحسانِه [متبوعةً][٤٨] ما دامتِ الأيامُ، ودلاءَ إنعامِه مملوءةً ما دارتِ الأعوامُ، واجعلْ أفلاكَ تدبيرِه مستديرةً على قطبِ دائرةِ شوكتِه، وضياءَ كواكبِ تأييدِه مستنيرةً في بروجِ دولتِه، وأقطارَ الملوكِ حواجبَ في بابِ عزِّ عتبتِه ما زالتْ في أيامِ سلطنتِه، مكرمةَ فحولِ العلماءِ ومعززةَ محافلِ الفضلاءِ، ويرحمُ اللهُ عبدًا قال: آمينًا: عُرِضَتْ هذه الرسالةُ لعزِّ عتبتِه العليّةِ، وعُرِضَتْ من بابِ سدتِه السنيةِ، لكي ينظرَ عينَ العنايةِ ويلتفتَ نظرَ الحمايةِ، فيعرفَ العدالةَ والإنصافَ، والتجنبَ عن الصعوبةِ والاعتسافِ، فذا جلُّ أمتِه السنيةِ في شأنِ العبادِ، وكلّ إرادتِه الوفيةِ في جميعِ الأقطارِ والبلادِ، فيتوصلَ بذلك بحبلِ رضائِه، ويتوسلَ إلى وفقِ أمرِه وقضائِه، فذا رأسُ فوائدِ تجارتي، وربح فرائدِ ضياعتي، إنَّ أمواجَ بحارِ إحسانِه عميقةٌ عُلًا، وأمطارَ إنعامِه ممطورةٌ لَدَى.

- يا معدنَ جودٍ جودُك ممدودٌ [٢/أ] ويا منبعَ كمالٍ كمالُك مشهودٌ
- يشفي هومَ الفؤادِ نظرتُك... ملكُ الناسِ محبوبٌ ومودودٌ[٤٩]
- يتحلّى الكرامَ بحليةِ وصلِك... حبذا بكلِّ المعارفِ والخصالِ محمودٌ
- أقلُّ إحسانِك غنًى عن حاجةِ الناسِ... نعماؤك في ملوكِ السبقِ غيرُ موجودٍ
- إياك وإياك عن حزنٍ... أعداؤُك مقهورٌ ومردودٌ
- ترقَّبْ بنصرِ العزيزِ بلطفِ ربّك... لواؤُك في كلِّ حالٍ منصورٌ ومعضودٌ[٥٠]
- ما شكرُ نعمائِك فيَّ موفٍّ... توالي برّك في داعيك غيرُ معدودٍ
- دعواتُ عمرك بالشوكةِ ... حتمٌ على مرجوٍّ ومقصودٍ
- أعذرت[٥١] عليك عن جريمتِنا... والعفوُ عن جنابِك مبذولٌ ومرصودٌ
- هذا أوان الشروعِ في المقصودِ... والاستعانةُ من اللهِ الملكِ الودودِ
- عليه توكلي واعتمادي... وفي كلِّ حالٍ عليه استنادي.[٥٢]

"ثمَّ الخبرُ قد يقعُ موقعَ الإنشاءِ، إمَّا للتفاؤلِ بلفظِ الماضي على أنَّه من الأمورِ الحاصلةِ التي حقُّها أن يُخبرَ عنها بأفعالٍ ماضيةٍ، كقولِك: وفَّقكَ اللهُ للتقوى. أو لإظهارِ الحرصِ في وقوعِه، كما مرَّ في بحثِ الشرطِ، من أنَّ الطّالبَ إذا عظمتْ رغبتُه في شيءٍ كثر تصورُه إيَّاه، فربّما يُخيَّلُ إليه حاصلًا فيورده بلفظِ الماضي، كقولِك: رزقني اللهُ لقاءَك. والدّعاءُ بصيغةِ الماضي من البليغِ، نحوُ: رحمه اللهُ، يحتملُهما ... وأمَّا غيرُ البليغِ فهو ذاهلٌ عن هذه الاعتباراتِ".[٥٣] انتهى.

الثقافية والفنية وازدهرت فيه الفنون والعمارة. في عهده تأسست أول دار للطباعة في إسطنبول، كما نشطت حركة ترجمة الكتب، وتم إنشاء مصنع خزف في قصر تكفور بإسطنبول ومصنع نسيج ومصنع لصناعة الورق في بابوا جنوب بحر مرمرة. كما طُبق الحجر الصحي لأول مرة في الدولة العثمانية. كما شهد عهده بدايات الانفتاح على أوروبا دبلوماسيًا وثقافيًا، مع محاولات إصلاح محدودة في الإدارة والجيش، قبل أن تنتهي فترة حكمه بخلعه بعد ثورة باترونا خليل سنة ١١٤٣هـ. ينظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية لفريد بك، ص٣١٢؛ أطلس تاريخ الدولة العثمانية، للمغلوث، ص٤٩٢.

[٤٨] في (أ) منبوعة، والمثبت عن (ب).

[٤٩] في (ب) وممدود.

[٥٠] في (ب) وممدود.

[٥١] في (ب) اعذّر به.

[٥٢] الأبيات مضطربة الأوزان، ولا تنتمي إلى أي بحر من بحور الخليل. وفيها نغم موسيقي أقرب ما يكون من البحر الكامل، وليس منه. بل نثرٌ إنشائيّ مزيّن بسجعٍ جزئي مع نزعة شعرية.

[٥٣] المطوّل للتفتازاني، ص٤٣٢-٤٣٣.

السؤالُ الأولُ: ما معنى كلمةِ «ثمَّ»، وهل هي عاطفةٌ أم لا؟[٥٤] الجوابُ: معنى كلمةِ ثمَّ هو التراخي الزمانيُّ الجزئيُّ، على تقديرِ أن يكونَ وضعُ الحرفِ على إزاءِ الجزئياتِ المخصوصةِ بملاحظةِ مفهوماتِها الكليةِ، على مذهبِ التخفيفِ [٢/ب] لكنْ ههنا مستعملةٌ في التراخي الرتبيِّ[٥٥] الجزئيِّ بطريقِ «الاستعارةِ التبعيَّةِ»[٥٦]؛ لأنَّ المعنى الحقيقيَّ غيرُ ممكنٍ هنا، فإنَّ ما بعدها يصحُّ ذكرُها فيما قبلها ومقارِنًا له. وتقدير الاستعارةِ التبعيَّةِ هكذا: شُبِّهَ أوَّلًا التراخيُ الرتبيُّ المطلقُ بالتراخي الزمانيِّ المطلقِ في التراخي الرتبيِّ المطلقِ أصالةً، ثمَّ استُعيرَ التراخيُ الزمانيُّ الجزئيُّ في التراخي الرتبيِّ الجزئيِّ تبعًا للتشبيهِ عندَ التحقيقِ والاستعارةِ. فإنْ قلتَ: إذا حُمِلَ على التراخي الرتبيِّ الجزئيِّ مجازًا، يقتضي داعيًا يفيدُ انحطاطَ رتبتُه ما بعدها عمَّا قبلها، فما وجهُ انحطاطِه[٥٧]؟ قلتُ: وجهُه أنَّ ما قبلها سيقَ لبيانِ أنواعِ الإنشاءِ ومعانيها، حقيقةً كانتْ أو مجازًا، وأنَّ ما بعدها لبيانِ الخبرِ الواقعِ موقعَ الإنشاءِ للمناسبةِ، فكانَ ما بعدها كالاستطرادِ والتبعِ، فيكونُ أدنى رتبةً. ثمَّ هي عاطفةٌ هنا، والمعطوفُ عليه قولُه فيما سبقَ: «فالإنشاءُ إنْ كانَ...» إلى آخرِه.

السؤال الثّاني: أيّ معنى من معاني اللام حمل في قوله: «الخبرُ»؟ الجواب: حُمِلَتْ على الجنسِ، لكن أنواعه عديدة: الجنسُ من حيث هو هو، ويُسمى: «لام الحقيقةِ»[٥٨]، لا يصحّ إرادتهُ هنا؛ لأنّ نفس الحقيقةِ لا

---

[٥٤] الأصل في ثمّ أنّه حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي، والتراخي هو المهلة، فإذا قيل: أقبل محمد ثم خالد، دلّ على تقدّم إقبال محمد وتأخّر إقبال خالد عنه بمهلة. قال سيبويه: "ومن ذلك: مررت برجل ثم امرأة، فالمرور ههنا مروران وجعلت ثم الأول مبدوء به، وأشركت بينهما في الجر". وقد ترد ثم للترتيب دون التراخي، وقد أجازه قوم من النحاة، قال الرضي الأستراباذي: "ثم قد تجيء لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى، ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون قبله كما في قوله: إن من ساد ثم ساد أبوه ... ثم قد ساد قبل ذلك جده"، وقال ابن بري: "قد تجي ثم كثيرا لتفاوت ما بين رتبتين في قصد المتكلم فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل كقوله تعالى: ﴿الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون﴾ فـ ثم هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل، من رتبة العدل مع السكوت عن وصف العادلين". وخلاصة القول أنّ التراخي قد يكون زمانيًا وهو المهلة، وقد يكون معنويًا في الرتبة والصفات، لا يختص بالزمان وحده. ينظر: الكتاب لسيبويه، ٤٣٨/١؛ الأصول في النحو لابن السراج، ٥٥/٢؛ شرح الرضي على الكافية، ٢٦٦/٤.

[٥٥] ليس المقصود تأخّرًا في الزمن، بل تفاوتًا في المرتبة والمعنى بين شيئين. فالتراخيُ في ثمّ على ضربين: زمانيٌّ وهو الأصل، ويكون فيه تأخّرُ المعطوف عن المعطوف عليه في الزمن مع مهلةٍ بينهما، كقولك: جاء زيدٌ ثمّ عمروٌ؛ ورتبيٌّ وهو مجازيٌّ، ويكون فيه التفاوتُ في المنزلة أو المعنى لا في الزمن، كقوله تعالى: ﴿ثمّ الذين كفروا بربهم يعدلون﴾، إذ ليس المقصود تأخّرًا زمانيًا بل انتقالًا من رتبةٍ أعلى إلى أدنى، وقد نُبّه عليه الرضي الاستراباذي وابن بري في كلامهما على التفاوت والاستبعاد بين المعاني. قال ابن بري: "قد تجي (ثم) كثيرا لتفاوت ما بين رتبتين في قصد المتكلم فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل فـ ثم هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل، من رتبة العدل مع السكوت عن وصف العادلين". وإليه أشار الرضي أيضاً كما أوردنا في الحاشية السابقة. ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٢٦٦/٤؛ البرهان للزركشي، ٢١٦/٤.

[٥٦] الِاسْتِعَارَة التَّبعِيَّة: أَن يكون الْمُسْتَعَار أفعالا، أَو صِفَات، أَو حروفا. قال السكاكي: "الاستعارة التبعية هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة منها وكالحروف بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا والأفعال والصفات المشتقة منها والحروف عن أن توصف بمعزل فهذه كلها عن احتمال الاستعارة في أنفسها بمعزل". مفتاح العلوم للسكاكي، ص٣٨٠.

[٥٧] أقول: المقصود بانحطاط الرتبة أن كون ثمّ لم تستعمل في التراخي الزماني، فلابدّ أن يكون هناك سبباً وغاية بلاغية توضح هذا الانتقال، وهذه النكتة هي أن ما بعد ثمّ جاء في رتبة أدنى مما قبلها من ناحية السياق، لا تأخرًا زمانيًا حقيقيًا.

[٥٨] هي ما يشار بها إلى الحقيقة، بقطع النظر عن عمومها، وخصوصها، وتسمى لام الجنس أيضاً، كقولهم: الرجل خير من المرأة،

توجد في الخارجِ، فلا يمكن أن يقع موقع الخبرِ. والجنِسُ من حيث وجوده في ضمن كلّ الأفرادِ، ويُسمى: «لام الاستغراقِ»[٥٩]، فلا يصحّ أيضاً؛ لأنّ كل فرد من أفراد الخبرِ لا يصح أن يقع موقع الخبرِ. والجنِسُ من حيث وجوده في ضمن فردٍ غير معيّنٍ، ويُسمى بلام: «العهد الذهنيّ»[٦٠]، فلا يصح إرادتهُ أيضاً، وهو ظاهر. والجنِسُ من حيث وجوده في ضمن الأفراد مطلقاً، وهذا المعنى [٣/أ] مما أثبته المحققون وإن كان غير مشهورٍ، وهو المراد هنا.

السؤالُ الثالثُ: إذا حُمِلَ اللامُ على هذا المعنى فأيُّ قضيَّةٍ تكونُ هذه الجملةُ؟ الجوابُ: تكونُ مُهْمَلَةً على هذا التقديرِ. فإنْ قلتَ: إذا حُمِلَ على المُهْمَلَةِ وهي قوَّةُ الجزئيَّةِ عندَ المنطقيّينَ،[٦١] فهذه مسألةٌ من مسائلِ علمِ

والدينار خير من الدرهم. أَي إِذا قوبل حَقِيقَة كل مِنْهُمَا بِحَقِيقَة الآخر فحقيقة الرجل خير من حَقِيقَة الْمَرْأَة وَإِلَّا فكم من امْرَأَة خير من رجل بِاعْتِبَار شرفها وقربها وكرامتها عِنْد الله تَعَالَى، فتسمى هَذِه اللَّام لَام الْحَقِيقَة وَلَام الطبيعة. وكذلك الدينار. قال ابن يعيش: "وإنّما تريد الجنس أجمعَ، ويكشِف عن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، فالإنسان هنا عامٌّ يراد به جميعُ الآدمّيين، بدليل استثناء الجمع منه؛ لأنّه إنّما يُستثنى الأقلُّ من الأكثر، ومحالٌ استثناء الأكثر من الأقلّ". وقال ابن مالك: "ومن علامات هذا: قيام الألف واللام فيه مقام كل، وجواز الاستثناء منه مع كونه بلفظ المفرد". شرح المفصل لابن يعيش، ٣٤٩/٣؛ شرح الكافية لابن مالك، ٣٢٣/١.

[٥٩] لامُ الاستغراقِ: هي أل الداخلةُ على الاسمِ، وتفيدُ شمولَ جميعِ أفرادِ الجنسِ الذي دخلتْ عليهِ، بحيثُ لا يخرجُ منهُ فردٌ، وهي التي يصحُّ وضعُ كلمةِ (كلّ) مكانها؛ لأنها تستغرقُ كلَّ الجنسِ. فـ كلٌّ ونحوُها من صيغِ العمومِ؛ فلذلك جعلوا ضابطَها أنْ يحلَّ كلٌّ محلَّها حقيقةً إذا أُريدَ استغراقُ الأفرادِ، فإنْ كان ذلك مجازًا فهو لاستغراقِ الخصوصيّاتِ، نحو: أنتَ الرجلُ علمًا. وقد شكَّك السكاكي في إفادةِ الاستغراقِ من اللامِ، فقال: "إنَّ الحقيقةَ من حيثُ هي هي لا واحدةٌ ولا كثيرةٌ؛ لتحقُّقها مع الوحدةِ تارةً، ومع الكثرةِ أخرى، وإنْ كانت لا تنفكُّ في الوجودِ عن أحدِهما، فهي صالحةٌ للتوحُّدِ والتكثُّرِ، بكونِ الحكمِ استغراقًا أو غيرَ استغراقٍ، على مقتضى المقامِ والاستغراقُ على قسمين: أحدُهما: حقيقيٌّ، نحو: ﴿عالِمُ الغيبِ والشهادةِ﴾، فإنَّ معناه: كلُّ غيبٍ وكلُّ شهادةٍ. والثاني: عُرفيٌّ، كقولِنا: جمعَ الأميرُ الصاغةَ؛ أي: صاغةَ بلدِه أو مملكتِه. والتحقيقُ أنَّ هذا عامٌّ أيضًا، لكنَّه مخصوصٌ بالعقلِ، كقوله تعالى: ﴿خالِقُ كلِّ شيءٍ﴾؛ إذ لا يدخلُ فيه ذاتُه تعالى، فليس التخصيصُ من جهةِ العرفِ، بل من جهةِ الدليلِ، وإنما أُطلقَ عليه الاستغراقُ العرفيُّ باعتبارِ أنَّه في العرفِ يُعدُّ مستغرقًا، لا أنَّه شاملٌ لجميعِ ما يصلحُ له في نفسِ الأمرِ، بل لبعضِ أنواعِه". ينظر: تحقيق الفوائد الغياثية للكرماني، ٣٤٩/١؛ الإيضاح للقزويني، ٢٧/٢؛ تمهيد القواعد لناظر الجيش، ٨٢٨/٢؛ الفوائد السنية للبرماوي، ١٣٣٩/٣.

[٦٠] وهو أن يكونَ المُعرَّفُ بأل لم يُسبقْ ذِكرُهُ، ولا كانَ حاضرًا وقتَ الحديثِ، ولا يُرادُ بهِ الجنسُ، وإنَّما هو معهودٌ في الذهنِ معلومٌ لدى الناسِ، كقولك: أدخل السوق، لمن ليس بينك وبينه عهد بِسُوق معيَّن، ونحوه النكرة كَرجل. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾. ينظر: الإيضاح للقزويني، ٢٧/٢؛ تمهيد القواعد لناظر الجيش، ٨٢٨/٢؛ الفوائد السنية في شرح الألفية للبرماوي، ١٣٣٩/٣.

[61] عند أهل المنطق: يُعدّ كلُّ تصديقٍ قضيةً، وتُسمّى في باب البرهان: مقدّمات. فيكون المحمول عليه فيها إمّا جزئيٌّ معيّنٌ نحو: زيد إنسان، وتسمى شخصية. أو غيرُ معيّن، والثاني إمّا مُبيَّنُ الكمّ (كليًّا أو جزئيًّا): نحو: بعض الإنسان عالم، وتسمى جزئية محصورة، أو كل جوهر متحيز، وتسمى كلية محصورة. أو غيرُ مُبيَّن ولم يبين جزئيته ولا كليته نحو: الإنسان في خسر، وتسمى مهملة. والمتحقق فيها الجزئية لأنها متحققة سواء كانت جزئية أو كلية إذ الجزئية لا يعتبر فيها عدم الكلية بل أن لا يتعرض لها فلذلك أهملت ولا يذكر فيها البعض للاستغناء عنه. وبالتالي تنقسم القضية إلى أربعة أقسام: شخصية، وجزئية، وكلية، ومهملة، وكلٌّ من هذه الأقسام إمّا ان تكون موجبة أو سالبة، فتصير ثماني قضايا. وبالتالي قولنا: المهملة في قوة الجزئية: هي القضية التي يُحكم فيها على الموضوع من غير ذكرِ سورٍ كليٍّ أو جزئيٍّ، ويُطلق فيها الحكم إطلاقًا غير مقيّد، إلا أنّها تُلحق بالقضية الجزئية في الاعتبار المنطقي، لأن عدم السور فيها يمنع إفادة الاستغراق، فينصرف المعنى إلى بعض الأفراد لا إلى جميعها. وعلى أثر ذلك تبرز أهميتها في باب التناقض؛ إذ إنّ التناقض عند المناطقة لا يتحقق إلا باختلاف القضيتين في الكمّ والكيف معًا، فالمهملة لما كانت في قوة الجزئية، أُلحقت بها في أحكام التناقض: فمهملة الموجبة تُناقضها الجزئية السالبة، ومهملة السالبة تُناقضها الجزئية الموجبة، إذ لو لم تُردّ المهملة إلى الجزئية لجاز اجتماع صدق نقيضين أو كذبهما في بعض الصور، وهو محال عند أهل المنطق. ومن أمثلتها: قولنا: الإنسانُ كاتبٌ، والطلابُ مجتهدون،

المعاني، فيلزمُ أنْ تكونَ كُلِّيَّةً. قالَ الشيخُ[٦٢] في الشّفاءِ[٦٣]: "مُهْمَلاتُ العلومِ كُلِّيَّاتٌ ..."[٦٤] إلى آخرِه. قلتُ: المُهْمَلَةُ[٦٥] إذا وقعتْ مسألةً تكونُ كُلِّيَّةً.[٦٦]

السؤالُ الرابعُ: لفظُ الخبرِ كالإنشاءِ يُطْلَقُ على معنيَيْنِ: الأوَّلُ: على فعلِ المتكلِّمِ؛ أعني: إلقاءَ الكلامِ الخبريِّ، والثّاني: يُطْلَقُ على نفسِ الكلامِ الخبريِّ، فأيُّ معنىً من معنيَيْهِ أُريدَ ههنا؟ الجوابُ: أُريدَ ههنا معنى الإلقاءِ الذي هو فعلُ المتكلِّمِ، بقرينةِ قولِهِ: للتفاؤلِ أو لإظهارِ الحرصِ؛ لأنَّهُما فِعْلا المتكلِّمِ أيضًا، فيكونُ حاصلُ المعنى: فإتيانُ الكلامِ الخبريِّ موقعَ إتيانِ الكلامِ الإنشائيِّ لقصدِ التفاؤلِ أو لقصدِ إظهارِ الحرصِ.[٦٧] فإنْ قلتَ: إذا حُمِلَ على هذا المعنى يلزمُ أنْ لا يكونَ موضوعُ هذه المسألةِ عينَ اللفظِ العربيِّ أو من أنواعِهِ أو أحوالِهِ، والحالُ أنَّ البحثَ فيها يرجعُ إلى الكلامِ الخبريِّ، وهو نوعٌ من اللفظِ العربيِّ، كما رجعتْ أحوالُ الإسنادِ إلى أحوالِ اللفظِ باعتبارِ أنَّ الجملةَ مؤكَّدةٌ أو غيرُ مؤكَّدةٍ.

السؤال الخامس: إذا كان الخبرُ بمعنى الإلقاءِ، فأيُّ مقولةٍ من «المقولاتِ[٦٨] العشرِ»[٦٩] يكونُ؟ الجوابُ: هو عَرَضٌ من «مقولةِ الفعل»[٧٠]. فإن قلتَ: إذا كان من

وكذا في السلب: الإنسانُ ليس بملكٍ، والماءُ ليس بنجسٍ، فهي في المعنى غير مستغرقة، فتجري مجرى الجزئية في باب التناقض والاستدلال. ينظر: بيان المختصر للأصفهاني، ٩٠/١؛ تحفة المسؤول للرهوني، ٢٣٥/١؛ شرح مختصر المنتهى للإيجي، ٣١٩/١؛ مصباح الأرواح للبيضاوي، ٢٦١/١.

[٦٢] ابن سينا: الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، الملقب بالشيخ الرئيس (ت ٤٢٨هـ)، من كبار فلاسفة الإسلام، له تصانيف في الطب والمنطق والطبيعيات والإلهيات. أصله من بلخ، ومولده بقُرْيَة من قرى بخارى، ونشأ بها وتعلم، ثم تنقل في البلاد وناظر العلماء، واتسعت شهرته، وتولى الوزارة بهمدان، ثم انتقل إلى أصفهان فصنف بها معظم كتبه، ثم عاد إلى همدان فتوفي بها. من مؤلفاته: الشفا في الحكمة والفلسفة، والنجاة، والإشارة، والقانون. ينظر: إنباء الأمراء لابن طولون، ص١٢٤؛ الوافي بالوفيات للصفدي، ٢٤٢/١٢.

[٦٣] كتاب الشفاء: موسوعة فلسفية كبرى قصد بها شفاء النفس من الجهل، لا التداوي الحسي، رتّبه على أربعة أقسام: المنطق، والطبيعيات، والرياضيات، والإلهيات، فجمع فيه خلاصة الفلسفة المشّائية مع تحريرات دقيقة وزيادات مبتكرة، ولا سيما في مباحث الماهية والوجود، والبرهان، والنفس. ويُعدّ من أهم المراجع في الفلسفة الإسلامية، وقد أثّر تأثيرًا بالغًا فيمن جاء بعده من الفلاسفة والمتكلمين، واعتنى به العلماء شرحًا وتعليقًا ونقدًا. كشفُ الظنون لحاجي خليفة، ٥١٤/٤.

[٦٤] الشفاء لابن سينا، ١٠٥/٢.

[٦٥] المهملة ساقطة من (ب).

[٦٦] قال الزركشي: "يرى الأصوليون أن الألف واللام للعموم، وأطبق المنطقيون على أن نحو قولنا: الإنسان حيوان قضية مهملة في قوة الجزئية، وقد تكلم الغزالي في كتابه " معيار العلم " على وجه الجمع بينهما، فقال: اعلم أنه إن ثبت الاستغراق من لغة العرب، وجب طلب المهلة من لغة أخرى، وإن لم يثبت فهو مهمل، إذ يحتمل الكل، ويحتمل الجزء، ويكون قوة المهمل قوة الجزء؛ لأنه بالضرورة يشتمل عليه، وأما العموم فمشكوك فيه، وليس من ضرورة ما يصدق جزئيا أن لا يصدق كليا وبذلك قرر الغزالي أن دلالة أل لا تنهض بنفسها لإفادة معنى كل إلا بقرينة، وأن الحكم بالاستغراق ليس من مقتضى اللفظ لذاته بل من مقتضى الاستعمال والسياق". البحر المحيط للزركشي، ٢٦١/١؛ رفع الحاجب للسبكي، ٢٦١/١.

[٦٧] ينظر: مخطوط حاشية على المختصر لابن الفناري، [٨٣/أ]؛ الأطول للإسفراييني، ٥٦٨/١؛ حاشية على مختصر المعاني للدسوقي، ٣٠٥/٢.

[٦٨] في (أ) المعقولات.

[٦٩] المقولات العشر: هي الأجناس العالية في التصور المنطقي، وتنحصر عند المناطقة في عشرة: الجوهر، والكم، والكيف، والإضافة، والأين، والمتى، والوضع، والملك، والفعل، والانفعال. وهي قائمة على أصل تقسيمي إلى جوهر وعرض، فالجوهر ما لا يقوم وجوده بغيره، والعرض ما لا يوجد إلا في غيره، ولذلك جعلوا المقولات التسع الأخيرة مندرجة تحت العرض، وأما الجوهر فمقولة مستقلة بذاتها. ينظر: طرق الاستدلال للباحسين، ص١٣٨؛ دستور العلماء للنكري، ٢١٤/٣.

[٧٠] مقولة الفعل «أن يفعل»: هي تأثير الشيء في غيره على اتصال غير قارّ الذات كالمسخن ما دام يسخن والمقصود من ذلك أنه غير ثابت، بل يقع على التدريج؛ فالماء الموضوع على النار في الإناء يطلق على تأثير الحرارة فيه ما دامت النار باقية: مقولة أن يفعل، وأما استعداد الشي لأن يؤثر في غيره، دون أن يكون مؤثرا بالفعل، فهو في

مقولةِ الفعل[٧١]، فأيُّ شيءٍ انفعالُه؟[٧٢] قلتُ: انفعالُه الكلامُ بوصفِ ملقائيته[٧٣]. فإن قلتَ: [٣/ب] الفعلُ والانفعالُ عرضانِ غيرُ قارَّيْن، والكلامُ قارٌّ، فكيف يجتمعان؟ قلتُ: بعدَ انقطاعِ تأثيرِ الفعلِ فالانفعالُ زائلٌ، واستمرارُه يرجعُ إلى الكيفيَّاتِ المحسوسةِ بالحسِّ السمعيّ.[٧٤]

السؤال السادس: إنَّ الخبرَ والإنشاءَ إذا كانا بمعنى الكلامِ باعتبارِ نفسِ مفهومَيْهِما مع قطعِ النظرِ عن وصفَيْهِما، فأيُّ تقابلٍ يكونُ بينهما من التقابل الأربع؟[٧٥]

الجواب: إنَّهما باعتبارِ نفسِ مفهومَيْهِما أمرانِ وجوديَّانِ، لا يتوقَّفُ تعقُّلُ كلٍّ منهما على الآخر، وبينهما غايةُ الخلاف، [فعلى هذا][٧٦] يكونُ بينهما «تقابلُ التضادِّ»[٧٧]. فإن قلتَ: أيُّ تقابلٍ وجدُ باعتبارِ وصفَيْهِما؟ قلتُ: «تقابلُ العدمِ والملكةِ»[٧٨]؛ لأنَّ الخبرَ موصوفٌ بالمطابقةِ وعدمِها، والإنشاءَ موصوفٌ بعدمِهما، لكنَّ الاتّصافَ بالمطابقةِ وعدمِها وإنْ لم يكنْ من شأنِه باعتبارِ شخصِه، لكنَّه من شأنِه باعتبارِ جنسِه، فيكونُ بينهما تقابلُ العدمِ والملكةِ بالمعنى التحقيقيّ لا المشهوريّ[٧٩].

مقولة الكيف. ينظر: طرق الاستدلال للباحسين، ص١٣٧؛ الجواهر المنتظمات للسجاعي، ص٤٢.

[٧١] في (ب) من مقولته.

[٧٢] مقولة أن ينفعل: وهي أحد المقولات العشر وهي تأثر الشيء بغيره على اتصال غير قار الذات؛ أي غير ثابت، بل يقع على سبيل التدريج مثل تسخن الماء ما زالت الحرارة مؤثرة فيه، وإذا استقر التأثر كما في احتراق الحطب، بعد أن يتم الاحتراق، فلا يُعدُّ من مقولة «أن ينفعل»، بل هو من مقولة الكيف، وكذا الاستعداد للاحتراق قبل وقوعه؛ فإنه من مقولة الكيف. مما ينبغي التنبيه إليه: أن الشيء إنما يكون من المقولتين المتقدمتين بشرط الاستمرار، والتدرج، فإذا استقر، وانقطعت الحركة، لم يعد من هاتين المقولتين كالطول الحاصل للشجر والسخونة الحاصلة للماء، والاحتراق في الثوب والقعود والقيام الحاصلات للإنسان فليس من هذا القبيل، وإنما هو من الكم، أو الكيف، أو الوضع. ينظر: طرق الاستدلال للباحسين، ص١٣٧؛ الجواهر المنتظمات للسجاعي، ص٤٢.

[٧٣] في (ب) الملقائية.

[٧٤] أقول: معنى هذا الجواب أن المتكلم إذا انتهى من كلامه ولفظ حروفه، ينقطع أثر الصوت وينتهي بعد انتهاء كلامه وضياعه في الهواء فالصوت كونه فعل وانفعال ينعدم فور صدوره، وهذا معنى قوله: "بعدَ انقطاعِ تأثيرِ الفعلِ فالانفعالُ زائلٌ" ولكن الكلام المسموع الذي تلقته الأذن والذاكرة يبقي أثر الكلام وهو راجع إلى ما تلتقطه حاسة السمع من الأصوات والحروف وبالتالي استمرار الإدراك الحسي، وهذا معنى قوله «يرجع إلى بقاء الكيفيات المحسوسة». وخلاصة القول: بقاءُ إدراك الكلام وهمٌ ناشئ عن استمرار أثره الحسي في السمع، لا عن بقاء الكلام نفسه.

[٧٥] التقابل: هو أن يكون بين الحقيقتين غاية المنافاة حتى يستحيل اجتماعهما في محل واحد في وقت واحد، وهو أربعة أقسام: تقابل النقيضين وتقابل الضدين وتقابل المتضايفين والعدم والملكة. ينظر: المنتقى للعثيمين، ص١٧؛ شرح الرسالة التدمرية للخميس، ص٣٣٨.

[٧٦] من (ب).

[٧٧] تقابل الضدين «التضاد»: هو التقابل بين أمرين وجوديين بينهما غاية المنافاة، لا يتوقف إدراك أحدهما على إدراك الآخر، واجتماعهما مستحيل، وارتفاعهما جائز؛ كالسواد والبياض: فإنه يستحيل أن تكون النقطة الواحدة من اللون بيضاء سوداء في وقت واحد، ويجوز ارتفاعهما عنها بأن تكون خضراء أو حمراء. ينظر: المواقف للإيجي، ٤١٩/١؛ المنتقى للعثيمين، ص١٧.

[٧٨] تقابل العدم والملكة: فهو التقابل بين أمرين أحدهما وجودي، والآخر عدمي، والطرف العدمي سلب للطرف الوجودي عن المحل الذي شأنه أن يتصف به؛ كالعمى والبصر، فالبصر –وهو الملكة– أمر وجودي، والعمى –وهو العدم– أمر عدمي، وهذا الطرف العدمي –الذي هو العمى– سلْب للطرف الوجودي –الذي هو ملكة البصر– عن المحل الذي من شأنه الاتصاف به؛ كسائر الحيوانات. فلا تتوارد الملكة والعدم إلا على ما يتصف بالملكة؛ ولذا لا يسمى في الاصطلاح الحائط ولا الحجر أعمي ولا بصيراً؛ وبهذا القيد حصل الفرق بين العدم والملكة، وبين النقيضين. ينظر: المواقف للإيجي، ٤١٨/١؛ المنتقى للعثيمين، ص١٦.

[٧٩] الفرق بين التضاد التحقيقي والمشهوري: **التحقيقي** فهو تقابلُ نوعين نوعين أخيرين داخل جنسٍ واحد، لا يجتمعان في محلٍّ واحد ويجوز ارتفاعهما معًا، كالسواد والبياض تحت جنس اللون، والحرارة والبرودة تحت الكيف المحسوس. وأمّا **المشهوري** فهو أعمّ من ذلك، إذ يُطلق على كل تقابلٍ بين أمرين لا يجتمعان في محلٍّ واحد، سواء كانا من جنسٍ واحد أو من جنسين مختلفين، كالعفة والفجور، والخير والشر، والشجاعة والجبن، وهو استعمالٌ مبنيّ على التقابل المعنوي الشائع لا

السؤال السابع: الخبرُ بمعنى الكلامِ نوعٌ من اللفظ، وهو كيفيةٌ في الصوتِ عند الحكماءِ، والصوتُ قائمٌ بالهواءِ، فيلزمُ قيامُ العرضِ بالعرضِ،[٨٠] هل هو جائزٌ أم لا؟ الجواب: ليس بجائزٍ عند المتكلّمين، وجائزٌ عند الحكماءِ. فإن قلتَ: فما وجهُ عدمِ جوازِه عند المتكلّمين،[٨١] ووجهُ جوازِه عند الحكماءِ؟[٨٢] قلتُ: وجهُه يرجعُ إلى تفسيرِ القيام؛ فمعناه عند المتكلّمين: التبعيَّةُ في التحيُّز، وعند الحكماءِ: اختصاصُ الناعتِ بالمنعوتِ.[٨٣]

السؤال الثامن: كلمةُ «قد يقع» وقعَ ههنا محمولًا، والوقوعُ المأخوذُ منه من الأمورِ العامَّةِ يُحمَلُ على اللفظِ [٤/أ] وغيرِه، فكيف يكونُ من أحوالِ اللفظ؟ الجواب: لا يكونُ المحمولُ هنا «قد يقع» فقط، بل هو مقيَّدٌ بقولِه: «موقعَ الخبر».[٨٤]

السؤال التاسع: لِمَ قال المصنِّف: «قد يقعُ موقعَ الإنشاء»، ولم يقل: «قد يكونُ بمعنى الخبر» أو «قد يُستعملُ في معنى الخبر»؟ وهل فرقٌ بينهما أم لا؟ الجواب: فرقٌ بينهما؛ لأنَّ لفظَ «الموقع» يُستعملُ في موضعٍ يكونُ الواقعُ فيه عاماً من أن يكونَ حقيقةً أو مجازًا، ولفظُ «المعنى» خاصٌّ بالمجاز. مثلاً: «وفَّقك اللهُ للتقوى» يقعُ موقعَ الإنشاء، باقِيًا على الحقيقةِ أو مجازًا. فإن قلتَ: إذا بقيَ على حقيقته فكيف يكونُ؟ قلتُ: يُبرَزُ التقوى الغيرُ الحاصلِ في معرضِ الحاصلِ لقصد التفاؤل، فيقالُ: «وفَّقك اللهُ للتقوى».[٨٥] فإن قلتَ: إذا كان مجازًا، من أيّ نوعٍ من أنواعِ المجازِ؟ قلتُ: هو استعارةٌ، في الهيئة مثلاً شبّه النسبةُ «الإنشائيَّةُ الطلبيَّةُ»[٨٦] بالنسبةِ التامَّةِ «الخبريَّةِ» في اشتمالِهما على النسبةِ التامة، ثم استعيرت الهيئة الموضوعة للنسبة الخبرية، في النسبة الإنشائيَّةِ الطلبيَّةِ.[٨٧]

على التحديد المنطقي الدقيق للجنس. ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني، ٤٦٨/١.

[٨٠] ينظر: أسباب حدوث الحروف لابن سينا، ص٦٠؛ الكليات للكفوي، ص٣٩٤.

[٨١] سبب عدم الجواز عند جمهور المتكلمين قائم على الأصل المبني على تقسيم الموجود إلى جوهرٍ وعرضٍ، فالعرض: ما لا يقوم بذاته بل يحتاج في وجوده إلى محلٍّ يقوم به، وهذا المحلّ هو الجوهر لا غير؛ فإذا أجازوا قيام عرض بعرض لزمهم أمرين: الاستغناء عن الجوهر وهذا يستحيل لأنه يخالف أصلهم في العرض، والثاني التسلسل من غير نهاية في الاحتياج. لذلك أوجبوا لكل عرضٍ جوهرٍ يحمله ابتداءً، مع عدم صحة أن يكون محلُّه عرضًا آخر؛ لأن العرض في ذاته متقوّم بغيره، فلا يصلح أن يكون مُقوّمًا لغيره، فامتناع قيام العرض بالعرض عندهم هو امتناع عقلي تبلور عن ضبط مفهوم "القيام بالغير" لا عن مجرد الاستبعاد اللفظي. ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني، ٥١/٥؛ شرح المواقف للإيجي، ص١٩٧؛ الجواب الصحيح لابن تيمية، ٥١/٥.

[٨٢] في (ب) وجهُ جوازِه عند الحكماءِ ووجهُ عدمِ جوازِه عند المتكلّمين. جوزت الفلاسفة قيام العرض بالعرض، واختاره الرازي لأن السرعة والبطء عرضان قائمان بالحركة، وليسا بقائمين بالجسم؛ إذ يقال: جسم بطيء في حركته، ولا يقال: بطيء في جسميته. ينظر: شرح المواقف للجرجاني، ٣٧/٣؛ تشنيف المسامع للزركشي، ٨٨٩/٤؛ المحصول للرازي، ٩/٢.

[٨٣] ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني، ١٧٩/١؛ كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ١٣٥٥/٢.

[٨٤] أقول: الوقوع من الأمور العامة التي لا تختص باللفظ، بل تُحمَل على أشياء كثيرة كالوقوع في الذهن، أو في المصيبة أو في القلب، فلا تكون من أحوال اللفظ، فلو أخذ مجرداً وحده أدى إلى فهم ناقص. كقوله تعالى: ولا تقربوا الصلاة وسكت. وبالتالي: المحمول ليس «قد يقع» فقط، بل هو: «قد يقع موقعَ الخبر».

[٨٥] ينظر: درر الفرائد المستحسنة للعمري، ص٢٩٠؛ تحقيق الفوائد الغياثية للكرماني، ٦٠٧/٢.

[٨٦] وينقسم الانشاء إلى نوعين: انشاء طلبي – وانشاء غير طلبي، فالإنشاء غير الطلبي: ما لا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب– ويكون: بصيغ المدح، والذم، وصيغ العقود، والقسم، والتعجب والرجاء، وكذا يكون بربَّ ولعلَّ، وكم الخبرية. والإنشاء الطلبي تشمل خمسة أنواع: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء. ينظر: الإيضاح للقزويني، ٥١/٣؛ عروس الأفراح للسبكي، ٤١٩/١.

[٨٧] أقول: المقصود أنّ الإنشاء الطلبي (كقولنا: قف التي تشمل نسبة بين الفعل والمخاطب وهو طلب الوقوف) يشترك مع الخبر في كونه

السؤال العاشر: أيُّ شيءٍ أُريدَ هنا بالموقع، وما هو المرادُ منه؟ الجواب: المرادُ منه المعنى الإنشائيُّ الطلبيُّ.

السؤال الحادي عشر: مثلاً إذا قلتَ: «وفَّقكَ اللهُ للتقوى»، فهذا الكلامُ مُخرَجٌ على خلافِ مقتضى الظاهر، [ومطابقٌ لمقتضى الحال، ما المراد بالحال هنا؟ وما مقتضاها؟ وما معنى المطابقة؟ الجواب:][٨٨] المرادُ بالحالِ هنا: الأمرُ الداعي الذي التفاؤلُ وإظهارُ الحرص، ومقتضاه: هذا الكلامُ الخبريُّ الواقعُ موقعَ الإنشاء.[٨٩] ومعنى المطابقةِ: الصدقُ؛ أعني: صدقَ الكلِّيِّ على جزئيَّاتِه، فيكونُ المطابِق –بكسرِ الباءِ–: الكلامَ الجزئيَّ، و«المطابَقُ» –بفتحِ الباءِ–: هو الكلامُ الكلِّيُّ.

السؤالُ الثاني عشر: الضميرُ [٤/ب] الواقعُ في قولِ الشارحِ: «على أنَّه» إلى أيِّ شيءٍ يرجع؟ إنْ رجعَ إلى المضافِ، الذي هو لفظُ «الماضي»، لا يصحُّ الحملُ؛ لأنَّه ليس من الأمورِ الحاصلةِ. وإنْ رجعَ إلى الموقعِ، الذي هو عبارةٌ عن معنى[٩٠] الطلبيِّ، لا يصحُّ أيضًا؛ لأنَّه كذلك. وإنْ رجعَ إلى المضافِ إليه، الذي هو عبارةٌ عن معنى[٩١] الماضي، صحَّ، لكنْ يُخالِفُ الأصلَ، وهو أنَّ الضميرَ الدائرَ بين أنْ يرجعَ إلى المضافِ وبين أنْ يرجعَ إلى المضافِ إليه، يُصرَفُ إلى المضافِ إذا لم يكنْ لفظُ «كلٍّ» أو «بعضٍ» أو نحوِهما.[٩٢] الجوابُ: هذا الضميرُ يرجعُ إلى المضافِ بطريقِ الاستخدامِ، أو حذفِ المدلولِ، في قولِه: «على أنَّه»، أي: على أنَّ مدلولَه.

السؤالُ الثالث عشر: هذا الترديدُ في قولِه: «أو لإظهارِ الحرصِ» هل يكونُ لمنعِ الجمعِ أو لمنعِ الخلوِّ[٩٣]؟ الجوابُ: لا يكونُ لمنعِ الجمعِ، [بل يكون لمنع الخلو][٩٤]، فإنَّ قولَه: «يحتملُهما» يأبى عنه، فيكونُ لمنعِ الخلوِّ. فإنْ قلتَ: إذا كانَ لمنعِ الخلوِّ لزمَ أنْ لا يخلوَ عن النكتةِ المذكورةِ ههنا، مع أنَّه ذكر الشّارحَ –رحمه الله– نُكَتًا أُخرى. قلتُ: هذا الترديدُ لمنعِ الخلوِّ، لكنْ في كلامٍ

متضمِّنًا نسبة تامة (أي الجملة الكاملة التي يتم بها الكلام كقولنا: جاء زيد، السماء صافية)، فبسبب هذا الاشتراك صُوِّر الإنشاء في قالب الخبر، واستُعيرت له هيئته، لاشتراكهما في أصل النسبة.

[٨٨] من(ب).

[٨٩] قد يوضعُ الخبرُ مَوْضعَ الطَّلبِ إخراجًا للكلامِ لا على مُقْتضى الظَّاهرِ؛ كما أُخرج (أيُّهَا الرَّجلُ) من الطّلبِ إلى الخبرِ عن الاختصاصِ؛ وذلك لوُجوهٍ من الأَغْراضِ منها: التَّفاؤلُ بالوقوعِ؛ كما إذا قيلَ لك في مقامِ الدُّعاء: (وفَّقك الله للتَّقوى) بدل قوله: (اللَّهمَّ وفِّقه له)، كأنَّه يتفاءلُ بلفظِ المُضيّ على عدّه من الأمورِ الحاصلةِ الَّتي حقُّها الإخبارُ عنها بأفعالٍ ماضيةٍ. ومنه؛ أي: من التَّفاؤُل: تسميةُ المفازةِ للفلاةِ المهْلكةِ، والنَّاهلِ وهو الرَّيّان للعَطْشانِ، والسَّليم –وهو ذُو السَّلامة – للَّديغِ؛ إطلاقًا للضدِّ على الضِّدِّ تفاؤُلًا به، واحْتِرازًا عن التَّلفُّظِ بالفلاةِ، والعطشانِ، واللَّديغِ. ينظر: تحقيق الفوائد الغياثية للكرماني، ٦٠٧/٢؛ درر الفرائد المستحسنة للعمري، ص٢٩٠؛ حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، ٤٤٢/٢؛ الإيضاح للقزويني، ٩٣/٣.

[٩٠] معنى ساقطة من (ب).

[٩١] معنى ساقطة من (ب).

[٩٢] الضَّمِير إِذا سبقه مُضَاف ومضاف إِلَيْهِ وَأمكن عوده على كل مِنْهُمَا على انْفِرَاد كَقَوْلِك مَرَرْت بِغُلَام زيد فأكرمته فَإِنَّهُ يعود على الْمُضَاف دون الْمُضَاف إِلَيْهِ لِأَن الْمُضَاف هُوَ الْمُحدث عَنهُ والمضاف إِلَيْهِ وَقع ذكره بطرِيق التبع وَهُوَ تَعْرِيف الْمُضَاف أَو تَخْصِيصه كَذَا ذكره أَبُو حَيَّان وأبطل استدلال ابن حزم ومن نحا نحوه كالماوردي في الحاوي على نجاسة "الخنزير" بقوله تعالى: (أو لحم خنزير فإنه رجس) ، حيث زعموا أن الضمير في قوله تعالى: (فإنه رجس) ، يعود إلى الخنزير، وعللوه بأنه أقرب مذكور. قال أبو حيان: «فإن الضمير راجع إلى اللحم، لأنه المحدث عنه خلافا للماوردي وابن حزم حيث أعاداه إلى الخنزير لأن اللحم دخل في عموم الميتة هروبا من التكرار، وعملا برجوع الضمير إلى الأقرب، وهو مردود. وقد أجاز بعض النحاة أن يعود عَلَى المضاف إليه، ومنه في القرآن: {إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ} فالضمير لموسَى. ينظر: البحر المحيط للزركشي، ٤٣٥/٤؛ شرح الألفية للفارضي، ١٥٦/١.

[٩٣] أقول: منع الخلو: المقصود به أنه إذا ذكر احتمالان وجب تحقق أحدهما فلا يخلو عنهما أو يتعداهما لاحتمال ثالث.

[٩٤] من (ب).

المصنِّفِ حذفٌ، مثلُ قولِه: «أو نحوُ ذلك»، حُذِفَ اكتفاءً بأمثالِه.

السؤالُ الرابع عشر: ما معنى الواوِ في قولِه: «والدعاءُ بصيغةِ» ... إلى آخرِه؟ الجوابُ: اعتراضيَّةٌ، وقعتْ بين النكتتينِ. فإنْ قلتَ: ما فائدةُ الاعتراضِ؟ قلتُ: فائدتُه التمثيلُ، ويؤيِّدُه قولُ الشارحِ: «نحوُ: رحمه الله».

السؤالُ الخامس عشر: قولُه: «للتفاؤلِ» وإنْ لم يكنْ علَّةً موجبةً، بل نكتةً مرجِّحةً، لكنْ إذا صُوِّرَ بصورةِ الدليلِ، فمن أيِّ شكلٍ يُصوَّرُ؟ وأيُّ شيءٍ جهتُه؟ الجوابُ: يُصوَّرُ من الشكلِ الأوَّلِ[٩٥]، صغراهُ: وقتيَّةٌ منتشرةٌ، وكبراهُ: مشروطةٌ عامَّةٌ. [٥/أ] هكذا تصويرُه: الخبرُ قد يقعُ موقعَ الإنشاءِ؛ لأنَّه يُتفاءلُ به في وقتٍ ما، وكلُّ خبرٍ يُتفاءلُ به، ما دامَ يُتفاءلُ به، يقعُ موقعَ الإنشاءِ، فالخبرُ يقعُ موقعَ الإنشاءِ في وقتٍ ما. تمَّ السؤالُ والجوابُ بعونِ اللهِ الملكِ الوهَّابِ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ، والعبدُ لا يخلو عن الخطإِ والارتيابِ، نرجو العفوَ والمغفرةَ من الرحيمِ الأوَّابِ[٩٦]، إنَّه هو التوَّابُ.

كتبَه عثمانُ طلعت، غفرَ له سنة ١٢٣٩هـ.[٩٧]

الخاتمة

١- يتبيّن أنَّ هذه الرسالة تمثل نموذجًا مهمًّا من نماذج التأليف التعليمي العثماني القائم على الجدل العلمي والتحليل المنطقي، وتكشف عن طبيعة التكوين العلمي الذي كان يُعتمد في المدارس العثمانية خلال القرن الثالث عشر الهجري، ولا سيما في امتحانات الرؤوس التي كانت معيارًا لقياس أهلية المتصدرين للتدريس والمناصب العلمية.

٢- وقد أظهرت الدراسة أنَّ المؤلف لم يكن من العلماء المغمورين العاديين، بل كان من كبار المدرسين الذين بلغوا مرتبةً رفيعةً في النظام التعليمي العثماني، إذ تولّى منصب شيخ السراي الهمايوني والمكلّف بامتحان الرؤوس، وهي وظيفة لا يصل إليها إلا من رسخت قدمه في العلوم النقلية والعقلية، وتميّز بالحضور العلمي والمنهجي بين أقرانه.

٣- كما كشفت الدراسة عن ضآلة ما حفظته كتب التراجم عن حياة المؤلف، غير أنَّ مؤلفاته ووظيفته العلمية أسهمتا في رسم صورة واضحة عن شخصيته العلمية والأدبية؛ فقد ظهر من خلال رسائله أديبًا متمكنًا، يميل إلى السجع والصياغة الأدبية، كما بدا عالمًا متضلّعًا في علوم البلاغة والمنطق والكلام، قادرًا على مزج هذه العلوم ضمن بناءٍ تعليميٍّ متماسك. وقد انعكس هذا بوضوح في مخطوطه محل التحقيق، حيث لم يقتصر على شرح القاعدة البلاغية، بل تجاوز ذلك إلى تفريع المسائل وتحليلها وفق مناهج المتكلمين والحكماء وأهل المنطق.

٤- ومن أبرز النتائج التي توصّل إليها البحث أنَّ امتحان الرؤوس في الدولة العثمانية لم يكن اختبارًا تقريريًا بسيطًا، بل كان امتحانًا مركّبًا يقيس قدرة الطالب على التحليل والجدل والاستنباط وحسن توظيف العلوم المختلفة في فهم النصوص، وأنَّ كتب البلاغة، وفي مقدمتها المطول للتفتازاني، كانت تشكل محورًا أساسيًا في هذه الاختبارات. كما دلّت الرسالة على التداخل الكبير بين العلوم في البيئة العثمانية؛ إذ لم تكن البلاغة علمًا منفصلًا عن المنطق أو الكلام، بل كانت تُدرس ضمن رؤية عقلية شاملة.

---

[٩٥] الشكل الأول: هو ترتيب القياس بحيث يكون الحد الأوسط محمولًا في الصغرى وموضوعًا في الكبرى، وهو أقوى أشكال القياس وأكثرها إنتاجًا للنتائج الصحيحة، مثاله: كل إنسان حيوان وكل حيوان حسّاس. ينتج: كل إنسان حسّاس. ينظر: لوامع الأسرار للرازي، ٢٥١/١؛ مفاتيح العلوم للسكاكي، ص١٧١.

[٩٦] الأواب ساقطة من (ب).

[٩٧] في (ب) حرر في اليوم الخامس والعشرين من ذي الحجة سنة ست وخمسين ومئتين وألف.

وختامًا، فإنَّ هذا المخطوط يفتح الباب أمام دراسات أخرى تتناول رسائل امتحان الرؤوس والرسائل التعليمية العثمانية، لما تحمله من قيمة علمية وتاريخية ومنهجية، وما تعكسه من عمق الحركة العلمية في الدولة العثمانية، واتساع ثقافة علمائها، ودقة مناهجهم في التعليم والتقويم.

المصادر والمراجع

- إجازة أتمكجي زاده، نسخة محفوظة في مكتبة أنقرة «يني يازملار» برقم: (١٩٢).
- إجازة محمد منيب أفندي (إجازة نامه)، نسخة محفوظة في مكتبة إسطنبول برقم: (٤٦٦٨).
- أسباب حدوث الحروف، الحسين بن عبد الله بن سينا، تحقيق: محمد الطيّان، (دمشق: مجمع اللغة العربية).
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت).
- أطلس تاريخ الدولة العثمانية، سامي بن عبد الله بن أحمد المغلوث، (حولي: مكتبة الإمام الذهبي، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م).
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الحنفي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).
- إعادة استكشاف العثمانيين لـ إيلبير أورتايلي، ترجمة بسّام شيحا، (الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى – بيروت، ٢٠١٢م).
- الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، حسن محمود الباشا، (الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩م).
- إنباء الأمراء بأنباء الوزراء، محمد بن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي، تحقيق: مهنّا حمد المهنّا، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٨هـ).
- الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، جلال الدين القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، (بيروت: دار الجيل، ط٣، د.ت).
- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، (القاهرة: دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ).
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ).
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر بقا، (السعودية: دار المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ).
- تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد بن أحمد فريد (ت ١٣٣٨هـ)، تحقيق: إحسان حقي، (بيروت: دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م).
- تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول، أبو زكريا يحيى بن موسى الرهوني، تحقيق: الهادي شبيلي، ويوسف الأخضر القيم، (دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ).
- تحقيق الفوائد الغياثية، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، تحقيق: علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ).
- ترجمة المستطرف في كل فن مستظرف، نسخة حجرية محفوظة في مكتبة عاطف أفندي برقم: (٠٢٠٢١).

- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، (القاهرة: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، ط١، ١٤١٨هـ).
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ).
- جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد البر، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، (السعودية: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ).
- الجامع لعلوم الإمام أحمد «علل الحديث»، أحمد بن حنبل، تحقيق: إبراهيم بن محمد النحاس، (الفيوم: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط١، ١٤٣٠هـ).
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: علي بن حسن وآخرون، (الرياض: دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ).
- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، محمد بن عرفة الدسوقي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ).
- حاشية على المختصر حسن جلبي بن محمد شاه بن حمزة بدر الدين ابن الفناري، نسخة محفوظة في مكتبة راغب باشا، برقم: (١٢٥٣).
- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق بن حسن البيطار الميداني الدمشقي (ت ١٣٣٥هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، (بيروت: دار صادر، ط٢، ١٤١٣هـ).
- خطط الشام، محمد بن عبد الرزاق كرد عليّ، (دمشق: مكتبة النوري، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ).
- الدراري اللامعات في منتخبات اللغات «قاموس اللغة العثمانية»، محمد علي الأنسي (ت بعد ١٣١٨هـ)، (بيروت: مطبعة جريدة بيروت، ١٣١٨هـ).
- دُرَرُ الفَرائِدِ المُسْتَحْسَنَة في شرحِ مَنْظومةِ ابنِ الشِّحْنَة، ابنُ عبدِ الحقِّ العُمَرِيّ الطرابلسي، تحقيق: سليمان حسين العميرات، (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٣٩هـ).
- دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، تعريب: حسن هاني فحص، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ).
- الدولة العثمانية المجهولة أحمد آق كوندوز، (وقف البحوث العثمانية، ٢٠٠٨م).
- رسالة الامتحان لمحمد منيب، نسخة محفوظة في مكتبة «حفيد أفندي الثاني» برقم (١٧).
- رسالة الامتحان محمد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب، نسخة محفوظة في مكتبة قصيدجي برقم: (٧١٠-٢١).
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، (بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م).
- شرح الرسالة التدمرية، محمد بن عبد الرحمن الخميس، (دار أطلس الخضراء، ٢٠٠٤م).
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، (ليبيا: جامعة قار يونس، ١٣٩٥هـ).
- شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي، تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٣٩هـ).

- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ).
- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، ابن يعيش، تقديم: إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ).
- شرح المقاصد، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، (باكستان: دار المعارف النعمانية، ١٤٠١هـ).
- شرح المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، (دار الطباعة العامرة، ١٨٤٩م).
- شرح المواقف،علي بن محمد الشريف الجرجاني،ومعه حاشيتا عبد الحكيم السيالكوتي وأحمد الحلبي،تحرير: محمود عمر الدمياطي،(بيروت:دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م).
- شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، مع حواشي سعد الدين التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني وحسن الهروي الفناري ومحمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ).
- الشفاء، ابن سينا، (قم: مكتبة آيات الله العظمى المرعشي، ١٤٠٥هـ).
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ).
- طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، (الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م).
- طرق تعيين المدرّسين في مدارس الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر – التعليم والإدارة والتمويل – يلكو يانجي، تحرير: فؤاد آيدن وآخرون (إسطنبول: منشورات Mahya، ٢٠١٩).
- العالمية العثمانية إيبشيرلي، تحرير: أحمد يشار (إسطنبول: منشورات كرونيك، ٢٠٢١).
- عثمانلي مؤلفلرى، محمد طاهر بروسه لي (ت بعد ١٣٤٢هـ)، (إسطنبول: المطبعة العامرة، ١٣٤٢هـ).
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، بهاء الدين السبكي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ).
- الفوائد السنية في شرح الألفية، شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، (الجيزة: مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، ط٣، ١٤٣٦هـ).
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (القاهرة: دار ومكتبة الهلال، د.ت).
- كتاب المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تح: عبد الرحمن عميرة، (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩٧م).
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ).
- كشفُ الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى عبد الله القسطنطيني حاجي خليفة، تحقيق: إكمال الدين أوغلي، (مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، لندن، ط١، ١٤٤٣هـ).

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة).
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ)، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ).
- لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار، قطب الدين محمد بن محمد الرازي، (قم: منشورات كتب النجفي).
- المجتمع العثماني في القرن الثامن عشر، يوجَل أوزكايا، (إسطنبول: منشورات يابي كريدي، ٢٠٠٧).
- المحصول، فخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ).
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ).
- مخطوط «رسالة على قول صاحب التلخيص الحقيقة والمجاز» للمؤلف، نسخة محفوظة في مكتبة يازما باغشلار، برقم: (٠٤١٤٠-٠٠٩).
- مدارس إسطنبول الواصلة إلى القرن العشرين، مُباهات كوتوك أوغلو، (أنقرة: منشورات جمعية التاريخ التركي، ٢٠٠٠).
- المدخل إلى علم السنن، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، اعتنى به وخرّج نقوله: محمد عوامة، (القاهرة: دار اليسر للنشر والتوزيع؛ بيروت: دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٧هـ)،
- مصباح الأرواح في أصول الدين، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق وتعليق: سعيد فودة، (دار الرازي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- المطوَّل في شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٤م).
- معالم الحياة الفكرية في الولايات العربية في العصر العثماني ليلى الصباغ، ترجمة: صالح سعداوي، (إسطنبول: منشورات مركز إرسيكا، ١٩٩٩).
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، (بيروت: مكتبة المثنى).
- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، تحقيق: نعيم زرزور، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٧هـ).
- مقال تركي مترجم: «أحمد أكمكجي زاده طاغية وعد بالجنة» لتوران ألكان.
- المنتقى من فرائد الفوائد، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، (الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤٢٤هـ).
- المنحة الفائحة في تفسير الفاتحة، إسماعيل بن مصطفى بن محمد، نسخة محفوظة في مكتبة الحميدية برقم: (٧٩).
- موسوعة وقف الديانة التركية، مقال «أحمد صدقي أفندي» لمحمد إبشيرلي، (إسطنبول، ١٩٨٩).
- موسوعة وقف الديانة التركية، مقال «الرؤوس» لرجب أهشالي، (إسطنبول، ٢٠٠٨).
- موسوعة وقف الديانة التركية، مقال: «إزميرلي إسماعيل حقي» لعلي بيرينجي، (إسطنبول، ٢٠٠١).
- معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»، علي الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، (قيصري: دار العقبة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ).
- نظام التعليم العثماني في امتحانات الرؤوس (مقال تركي)، مراد سولا، (مجلة المنصة الأكاديمية للدراسات الإسلامية، المجلد ٩، العدد ٣، ٢٠٢٥م).

- نظرة عامة في برامج التدريس وطرائق التعليم والقياس والتقويم والتخصص في التدريس، مصطفى شنال، مجلة معهد العلوم الاجتماعية بجامعة إرجييس، العدد ١٤، سنة ١/٢٠٠٣.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ)